نبيه بشير*

# صهيونية التيار الديني الاستيطاني: السياق التاريخي، الأيديولوجيا، والمؤسّسات الرسمية في إسرائيل

## استهلال

لقد بات واضحًا جدًا أن المجتمع الإسرائيلي برمته يمر في العقود القليلة الأخيرة بسيرورة تديّن عميق على جميع الأصعدة؛ التربوية منها والثقافية والعسكرية والإعلامية، إضافة إلى الخطاب السياسي. إنَّ تعاظم حضور المتدينين في مناصب عليا في مؤسّسات ودوائر حكومية مختلفة وأخرى غير حكومية، لا سيما الجيش والإعلام والثقافة ومؤسّسات التعليم العالي وعلم الآثار، وكذلك توجّههم إلى دور القضاء الإسرائيلية وتطوّعهم للخدمة المدنية، كل ذلك يعتبر أكبر مؤشّر على تعاظم مكانة الدين في الحيّز العام وتأثيره في الخطاب العام، إضافة إلى تعزيز انخراط التيارات والفئات اليهودية المتزمتة دينيًا، التي ناهضت فيما مضى الصهيونية، في المجتمع الإسرائيلي بكافة مؤسّساته وثقافاته. ويبرز هذا الانخراط بصورة أكثر وضوحًا بكل ما يتصل بالاستيطان وبتركيبة الجيش الإسرائيلي وخطابه العسكري–الديني الذي بات يستحضر أكثر فأكثر المخيلة التوراتية وأحداثًا تاريخية قديمة واصطلاحات دينية يهودية بوصفها جزءًا من العقيدة القتالية. لقد توقفت دراسات عديدة حول الموضوع الأخير، إلَّا أنَّ الاستيطان وخطابه لم يحظيا حتى اللحظة بالاهتمام الملائم. تركّز الورقة الحالية على القضية الأولى بصورة خاصة مع عدم إغفال بقية القضايا الأخرى ذات الصلة.

تسعى الدراسة إلى استعراض هذه السيرورة، والتركيز أكثر

* محاضر جامعي وباحث متخصص في دراسة الثيولوجيا اليهودية.

**لجأت الصهيونية منذ لحظة نشأتها إلى الدين اليهودي، بعقائده وشعائره ومؤسّساته، واستخدمته في صياغة تصوّراتها وتنفيذ مخططاتها المختلفة، أهمها مخطّطات الاستيطان وتسويق المثل والتصوّرات الأيديولوجية الصهيونية وتعزيزها بين الطوائف اليهودية المنتشرة في أنحاء المعمورة.**

على تلك الجوانب المتعلقة بصورة أكبر بالخطاب الديني المترجم إلى نشاطات سياسية واستيطانية ذات أبعاد إستراتيجية، والعودة إلى مشارب هذه التحوّلات وأصولها وسياقات ظهورها أو تعزّزها، وتوضيح شدّة تأثيرها على المؤسّسة السياسية الرسمية.

يتّسم موضوع الدراسة الحالية بكونه موضوعًا مركبًا ومعقدًا في العديد من أوجهه ولا يحتمل التبسيط والاختزال، لهذا هناك ضرورة للانطلاق من الأدبيات الأكاديمية ذات الصلة المنشورة، والتركيز على أهم خلاصاتها، والابتعاد بعض الشيء عن التوصيف واستعراض عملية استبطان هذه التحوّلات التي تعود بداياتها إلى نهاية القرن التاسع عشر ولا تزال قائمة، خاصةً وأن هناك أدبيات مكتوبة بالعربية أو مترجمة من العبرية توقفت عندها بإسهاب.[1] وعليه، تستند الدراسة الحالية إلى هذه الأدبيات بصورة خاصة، وإلى التقارير الصحافية واستطلاعات الرأي الصادرة في السنين الأخيرة والتي لم تلق حتى الآن أصداءً في الدراسات والأبحاث الأكاديمية المعمّقة.

## مقدمة

لجأت الصهيونية منذ لحظة نشأتها إلى الدين اليهودي، بعقائده وشعائره ومؤسّساته، واستخدمته في صياغة تصوّراتها وتنفيذ مخططاتها المختلفة، أهمها مخطّطات الاستيطان وتسويق المثل والتصوّرات الأيديولوجية الصهيونية وتعزيزها بين الطوائف اليهودية المنتشرة في أنحاء المعمورة. بات من الواضح في أيامنا أن المجتمع الإسرائيلي مرّ، ولا يزال، في مرحلة صهر الصهيونية والعديد من التأويلات الدينية اليهودية العنصرية بمؤسّسات الدولة وبرامجها التربوية ومشاريع الاستيطان ومؤسّسة الجيش. لقد تنبّه العديد من الباحثين إلى هذا التحوّل وهو لا يزال في مهده. ولكن من المهم بمكان الإشارة بداية إلى أن «الصهيونية» ليست أيديولوجيا جامدة ومتشكّلة من عناصر أحادية التوجّه والتصوّر، وإنما هي كأي أيديولوجيا أخرى فإنها تقوم على العديد من التصوّرات والتوجّهات المتصارعة والمتباينة، وتتحوّل وتتغيّر مع مرور الوقت بما يتلاءم مع حيثيات الواقع وتفاعلاته المختلفة ومستجداته. لهذا، لا يمكننا الحديث عن «الصهيونية» كأيديولوجيا جامدة بل هي دائمة التحوّل[2] مع ثبات بعض الأسس والتي تخضع بين الفينة والفينة لتأويلات مختلفة، كما أنها تُفهم بصورة مغايرة بين التيارات السياسية والحزبية الصهيونية وبين المجموعات الإثنية المختلفة. ومما لا شك فيه، أن تشكيلة حكومات إسرائيل في العقد الأخير وسياساتها وتوجّهاتها تُجسّد مختلف هذه التحوّلات، بما في ذلك خطابها السياسي اللاهوتي–العسكري والإستراتيجي والتوسع الاستيطاني وتعزيزه.

قامت الحركة الصهيونية العمالية بصورة عامة، وحزب العمل التاريخي (حزب مبام) بصورة خاصة، بتجنيد التصوّرات الدينية بصفتها تصوّرات «قومية» وثقافية، واستحضار الأحداث والشخصيات اليهودية التوراتية والتاريخية في كافة مشاريعها، ولكن صدر ذلك من دوافع أيديولوجية بالأساس لتجنيد الطوائف اليهودية للمشروع الصهيوني. إلَّا أنَّ التيار الديني الخلاصي الصهيوني قد حوّل هذه الدوافع الأيديولوجية إلى مشروع ديني يتّصل بالتاريخ اليهودي القديم، وصوّر المشروع الصهيوني برمّته كامتداد لـ«مملكة إسرائيل» القديمة ومثلها وغاياتها. من هنا، يصرّ التيار الخلاصي الصهيوني على أن نشاطه ومشاريعه هي استكمال للمشاريع الصهيونية الكلاسيكية، بعد أن أفلست الحركة الصهيونية بصيغتها العمالية، وتحقيقًا لنبوءات الأنبياء والعودة إلى ممالك اليهود القديمة.

إذا حاولنا أن نشير بإيجاز إلى المحطات الرئيسة التي تركت آثارها البالغة على صعيد تجنيد التيارات الدينية

**قامت الحركة الصهيونية العمالية بصورة عامة، وحزب العمل التاريخي (حزب مبام) بصورة خاصة، بتجنيد التصوّرات الدينية بصفتها تصوّرات «قومية» وثقافية. إلّا أنَّ التيار الديني الخلاصي الصهيوني حوّل هذه الدوافع الأيديولوجية إلى مشروع ديني يتّصل بالتاريخ اليهودي القديم، وصوّر المشروع الصهيوني برمّته كامتداد لـ«مملكة إسرائيل» القديمة ومثلها وغاياتها.**

المختلفة إلى المشروع الصهيوني، يمكننا أن نشير إلى عدد قليل من هذه المحطّات، وهي: ١) نشوء لاهوت يهودي جديد قام بتأويل التراث اليهودي من جديد بحيث ينسجم مع الصهيونية وأهدافها (حركة همزراحي ولاحقًا الفكر الديني القومي الذي وضع أسسه أبراهام كوك)؛ ٢) وعد بلفور الذي صُوِّر بوصفه رخصة من المجتمع الدولي لليهود لإنشاء دولتهم في فلسطين، ٣) المحرقة النازية التي جسّدت بغض البشرية جمعاء لليهود، الأمر الذي دفع بالعديد من القيادات والتيارات الدينية إلى حضن الصهيونية؛ ٤) النكبة الفلسطينية وانتصار الحركة الصهيونية في حرب ١٩٤٨، اللذان صوّرا على أنهما معجزة إلهية أنصفت اليهود، وأعادت لهم الاعتبار بعد طول غياب، بوصفها إشارة إلهية لرضى الرب عنهم بعد عقابهم الطويل والشديد في الشتات؛ ٥) نتائج حرب حزيران ١٩٦٧ التي صوِّرت كمعجزة إلهية أخرى جاءت لتعزيز المعجزة السابقة والتأكيد عليها وعلى وقوف الرب إلى جانب المشروع الصهيوني؛ ٦) نتائج حرب تشرين الأول ١٩٧٣ التي أدّت إلى وضع حدّ لسطوة الحركة العمالية الصهيونية، واحتكارها السلطة، وبروز نجم الأيديولوجيا اليمينية التي تجسّدت بصورة خاصة في حزب حيروت، والتيار الديني الخلاصي المتجسّدة في حركة غوش إيمونيم الاستيطانية؛ ٧) اعتلاء حزب حيروت سدة الحكم في ١٩٧٧ وتعزيز قوى اليمين الصهيوني منذ ذلك الحين وحتى يومنا، وهي قوى مقرّبة بغالبيتها من التصوّرات والخطابات الدينية؛ ٨) اعتماد سياسة اقتصادية ليبرالية وتفاقم الأزمة السكنية بين شرائح إسرائيلية ضعيفة ومستضعفة، أهمها شرائح شرقية واسعة قريبة من التديّن والخطاب الديني، وكذلك الطوائف الحريدية التي رأت ضرورة إلى اعتماد سياسة براغماتية مع الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل بغية الحصول على بعض المكاسب المادية.

## انصهار الخطاب الديني في الصهيونية: لمحة تاريخية

تاريخيًا، تحدَّت الصهيونية العقيدة اليهودية التي سادت منذ القرنين الأول والثاني للميلاد وحتى القرن العشرين. وفق هذه العقيدة، فإنَّ شتات اليهودي وتوزّعهم بين مختلف البلاد هو عقاب إلهي، وأنه يتوجّب عليهم انتظار المسيح المنتظر للمّ شملهم وتأسيس مملكته على الأرض. لقد تعزّزت هذه العقيدة في أعقاب النتائج الكارثية للتمرّد اليهودي ضد الحكم الروماني في عهد القيصر أدريانوس، والذي استمر بين السنتين ١٣٢–١٣٦ للميلاد، والمشار إليه في المعجم الصهيوني بتعبير «تمرّد بار كوخبا». أفضى هذا التمرّد، وفق التراث اليهودي، إلى اندثار كامل للوجود اليهودي في فلسطين وبلاد الشام (باستثناء العراق) وقتل مئات الآلاف من اليهود ودمار جميع حواضرهم.

نلمس في خضم التحوّلات الجوهرية التي اجتاحت القارة الأوروبية، شرقها وغربها، في أعقاب الثورة الفرنسية (١٧٨٩) ونشوء حركات تحرّر في النصف الأول من القرن التاسع عشر (لا سيما في البلقان واليونان وبلغاريا وإيطاليا)، وظهور تيارات إنجيلية إنجليزية رفعت شعار «إعادة بناء المملكة اليهودية في الأرض المقدسة» وترحيل كافة اليهود إليها، وحركات معادية لليهود رأت في السكان اليهود جسمًا غريبًا في البلدان الأوروبية التي تشكّلت حديثًا كدول قومية قائمة على أسس إثنية (باستثناء فرنسا)، نلمس ظهور تأويلات لاهوتية–سياسية يهودية جديدة (منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر)، ثارت ضد التأويلات السابقة للعقيدة اليهودية، واقترحت تأويلات جديدة منسجمة مع «روح العصر»، يقوم جوهرها على أنَّ مصير الشعوب يقرّره أبناؤها ونشاطهم الدنيوي – السياسي والاقتصادي والعسكري – لا القدر الإلهي، وأنَّ النشاط البشري يؤثّر على القضاء والقدر الإلهيّين. ومن بين أهم الحاخامات الذين طرحوا مثل هذه التأويلات

**تعالت أصوات كافة التيارات اليهودية الدينية التي عارضت هذه التأويلات والطروحات الجديدة ضد الصهيونية، باستثناء قلة قليلة من الشخصيات الدينية التي انضمت إلى المؤتمر الصهيوني. أنشأت هذه الشخصيات لاحقًا (١٩٠٢)، وبتشجيع كبير من طرف قيادات الحركة الصهيونية، كتلة «همزراحي» ضمن المؤتمر الصهيوني بالرغم من التصادم الجلي بين الأفكار التي تنادي بها الصهيونية وبين التراث اليهودي الديني.**

الجديدة نذكر الحاخام الصربي يهودا القلعي (1798- 1878، Rabbi Yehudah Alkalai)، والحاخام البولندي تسڤي هيرش كاليشر (1795-1874، Rabbi Zvi Hirsch Kalischer). مرّت هذه التأويلات بسيرورات عديدة، ولكنها حافظت على جوهرها، وأعيدت صياغتها باصطلاحات علمانية، بصورة كبيرة ومؤثرة في أعقاب سلسلة المذابح التي اقترفتها الجماهير والسلطات الروسية ضد السكان اليهود (المشهورة بعبارة «عواصف في النقب»، ١٨٨١–١٨٨٢). ما أن نشأت الحركة الصهيونية حتى كانت جميع أفكارها الأساس مبلورة حول ضرورة إنشاء كيان سياسي مستقل لليهود أسوة بجميع الشعوب الأخرى على أن يكون هذا الكيان خارج القارة الأوروبية، وقد انسجم هذا المطلب مع الخطابين الاستعماري والكولونيالي؛ إنشاء هذا الكيان على أسس علمية وتكنولوجية جديدة؛ تطبيع شخصية اليهودي وإعادة علاقته مع الطبيعة والأرض بعد أن اعتاد اليهود في أوروبا على مدار قرون طويلة من الزمان العيش ضمن أنماط حياة تهيمن عليها الغربة مع الطبيعة والعمل الجسدي والزراعي.

تعالت أصوات كافة التيارات اليهودية الدينية التي عارضت هذه التأويلات والطروحات الجديدة ضد الصهيونية، باستثناء قلة قليلة من الشخصيات الدينية التي انضمت إلى المؤتمر الصهيوني. أنشأت هذه الشخصيات لاحقًا (١٩٠٢)، وبتشجيع كبير من طرف قيادات الحركة الصهيونية، كتلة «همزراحي» ضمن المؤتمر الصهيوني بالرغم من التصادم الجلي بين الأفكار التي تنادي بها الصهيونية وبين التراث اليهودي الديني. بنظرة استرجاعية، يمكننا الجزم بأن أهمية هذه الكتلة على صعيد الفكر الديني تفوق كثيرًا وزنها السياسي في حينه. فقد سعت جاهدة إلى صهر الأفكار المحورية التي نادت بها الصهيونية بالعقيدة والتراث اليهودي. لقد تصالحت هذه الشخصيات الدينية مع الفكرة القومية الأوروبية واستوعبتها وسعت إلى مدّها بالأبعاد اليهودية الدينية، وذلك خلافًا لكافة التيارات الدينية اليهودية التي حاربت هذه الفكرة الطارئة بقوة كبيرة. ولأهمية هذه الحركة على صعيد الأفكار الجديدة التي أتت بها، والتي لا تزال تلازم التيار الصهيوني الديني الاستيطاني إلى يومنا، نتوقف عند أهمها: ١) تأكيد الحركة على الثالوث المقدّس: «توراة إسرائيل»، «شعب إسرائيل»، «أرض إسرائيل»، بحيث يكمل كل ضلع من هذه الأضلع الثلاثة الضلعين الآخرين ويغذّيهما، ولا يمكن لأحدهم الثبات دون الضلعين الآخرين؛ ٢) نشأت الحركة الصهيونية لتقترح حلًا للمسألة اليهودية بعد أن أضحى جليًا أن «الشتات» لم يعد وطنًا لليهود ولا بعد من «العودة» إلى «الأرض الموعودة»؛ ٣) لم تظهر الصهيونية للحفاظ على جسد شعب إسرائيل فحسب، بل والعودة إلى أحضان اليهودية التقليدية، والتطهّر من الأدران التي لحقت الشعب اليهودي على مدار إقامته بين غير اليهود في الشتات، إضافة إلى كونها بلسم الضائقة الروحانية التي يعاني منها الشعب؛ ٤) بالرغم من حقيقة أن الحركة الصهيونية حركة علمانية على صعيد قاداتها ومفكريها والقائمين على تنفيذها إلّا أنها تتمتّع بقيمة دينية بالغة الأهمية كالمطرقة بيدي الحدّاد والمنشار بيدي النجّار؛ ٥) إنَّ الاستيطان في فلسطين والسعي نحو إقامة دولة يهودية على ترابها هي فريضة دينية بالغة الأهمية؛ ٦) يفضي نجاح الصهيونية إلى تعزيز الدين اليهودي وازدهاره وذلك لأنَّ الاستيطان يعتبر جدارًا متينًا أمام الاندماج مع بقية الشعوب والإقامة بينها.

استدعى سكان يافا اليهود أحد رجال الدين من بلدة يطلق عليها حاليًا اسم داوغاوبلس وتقع في لطوانيا ويدعى أبراهام إسحق هكوهن كوك (١٨٦٥– القدس ١٩٣٥) لتولية

**استدعى سكان يافا اليهود أحد رجال الدين من بلدة يطلق عليها حاليًا اسم داوغاوبلس وتقع في لطوانيا ويدعى أبراهام إسحق هكوهن كوك (١٨٦٥- القدس ١٩٣٥) لتولية منصب حاخام المدينة. قبل كوك المنصب وهاجر إلى فلسطين، وسرعان ما تحوّل إلى أحد أهم الشخصيات الدينية لسعيه صهر التراث اليهودي والصهيونية سوية، تمامًا كما فعل قبل ذلك أعضاء كتلة همزراحي.**

منصب حاخام المدينة. قبل كوك المنصب وهاجر إلى فلسطين، وسرعان ما تحوّل إلى أحد أهم الشخصيات الدينية لسعيه صهر التراث اليهودي والصهيونية سوية، تمامًا كما فعل قبل ذلك أعضاء كتلة همزراحي، ومن قبلهم حاخامات منذ منتصف القرن التاسع عشر كالحاخام يهودا القلعي وتسڤي هيرش كاليشر وغيرهما، إلّا أنه لم يكتف بالكتابات الصحافية والمواعظ بل دأب على وضع مقاربة لاهوتية وفكرية جديدة لإضفاء الشرعية الدينية على المشروع الصهيوني بكامله، والتأكيد على أنَّ الصهيونية ليست سوى قشرة للثمرة؛ رداء جديد لأفكار يهودية لطالما كانت كامنة في العقيدة والتراث والضمير اليهودي.

لقد كانت الحركة الصهيونية في أشد الحاجة إلى مثل هذه الأصوات الدينية لتجنيد المهاجرين اليهود من جميع بقاع الأرض وإقناعهم بمشروعيتها دينيًا. ولكن لتعزيز هذا الاتجاه ومكانة هذه الأصوات كان عليها بداية الحطّ من مكانة الطائفة اليهودية الفلسطينية المحلّية وقياداتها. وقد تسنّى لها فعل ذلك في ضوء هزيمة الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى وسقوطها. وفعلًا، قامت الحركة الصهيونية في سنة ١٩٢٠ بتأسيس سريع للمجلس الديني الأعلى لليهود من أصول غربية (الإشكناز) في فلسطين، وتم تعيين الحاخام كوك رئيسًا له. ومع تعزيز الانتداب البريطاني في فلسطين، تدهورت حالة الطائفة اليهودية الفلسطينية المحلّية وقياداتها وتحوّلت سريعًا إلى محل احتقار واستهزاء من طرف المهاجرين اليهود الإشكناز وقيادات الحركة الصهيونية.

تغلغل الفكر الديني التوفيقي الجديد بين كافة الطوائف اليهودية، باستثناء الطوائف التي يطلق عليها الطوائف الحريدية، وهي طوائف يهودية أوروبية، وتركّزت غالبيتها في شرق القارة الأوروبية. فقد سعت قيادات الطوائف الحريدية إلى تقويض المشروع الصهيوني ونزع الشرعية الدينية عنه، إلّا أنَّ صدور «وعد بلفور» ومن ثم اعتلاء الحركة النازية سدّة الحكم في ألمانيا والمحرقة في أعقاب ذلك، قد دفعت جميعها بنسب كبيرة من هؤلاء الحريديّين وقياداتهم إلى إعادة النظر في بعض أوجه محاربتهم للحركة الصهيونية؛ إذ وفّرت الحركة الصهيونية ملجأ آمنًا لهم في فلسطين. كذلك، تجدر الإشارة إلى أنَّ الطوائف الحريدية بمجملها طوائف فقيرة، لم تستطع تحمّل الهجرة إلى فلسطين والإقامة بها من دون مساعدة مالية واقتصادية كبيرة من طرف الحركة الصهيونية، خاصة أنهم قد خسروا كافة أملاكهم في أوروبا. بالرغم من جميع ذلك، إلّا أنَّ القيادات الحريدية بقيت على موقفها المبدئي بعدم إضفاء الشرعية الدينية على الصهيونية، ولكنها نجحت في الاعتماد على سياسة براغماتية في تعاملها مع الحركة الصهيونية ومؤسّسات دولة إسرائيل بعد إقامتها.

نظرت الحركة العمالية الصهيونية، وهي الحركة الأكبر ضمن مؤسّسات الحركة الصهيونية منذ نشأتها وحتى سنة ١٩٧٧، إلى التراث اليهودي بمجمله – عقيدة وكتباً مقدّسة وتراثاً نقلياً وشريعة – بوصفه تراثًا ثقافيًا ووثيقة تاريخية تشهد على حضور اليهود على مدار أمد طويل من التاريخ كجماعة إثنية تشكّلت هويتها في فلسطين. فقد استخدمت الحركة الصهيونية التوراة بوصفها وثيقة ملكية لفلسطين تشير من دون أدنى شك إلى حضور الشعب اليهودي بوصفه مجموعة إثنية متميّزة في فلسطين. كما وقامت بتأويل الرموز الدينية وأعيادها بوصفها رموزًا وأعيادًا قومية لا دينية. فعلى سبيل المثال، قامت بتأويل عيد الفصح بوصفه عيد الربيع والحرية، بينما اعتبر على مدار التاريخ اليهودي بوصفه عيد نزول الأحكام الدينية على موسى. وكذلك بخصوص عيد الأنوار، الذي يذكّر المؤمن بضرورة تطهير بيت المقدس من جميع مظاهر الشرك وعبادة الأوثان، بينما قامت الحركة الصهيونية

**قامت الحركة الصهيونية في سنة ١٩٢٠ بتأسيس سريع للمجلس الديني الأعلى لليهود من أصول غربية (الإشكناز) في فلسطين، وتم تعيين الحاخام كوك رئيسًا له. ومع تعزيز الانتداب البريطاني في فلسطين، تدهورت حالة الطائفة اليهودية الفلسطينية المحلّية وقياداتها وتحوّلت سريعًا إلى محل احتقار واستهزاء من طرف المهاجرين اليهود الإشكناز وقيادات الحركة الصهيونية.**

بتأويله على أنه عيد بانتصار الثوّار اليهود (المكابيون) ضد الحكم الروماني في فلسطين. ولكنها، نظرت إلى الدين اليهودي بوصفه قيدًا يعيق تقدّم واندماج الشخص اليهودي في بيئة العالم الحديثة، ونظرت إلى المتدينين اليهود بالمجمل بصورة سلبية بوصفهم تجسيدًا ليهود الشتات الذين لا يزالون يحملون أردانه بوعيهم وأنماط حياتهم ولباسهم ومأكلهم ومشربهم.[٣] سعت الحركة الصهيونية على مدار السنين إلى علمنة المتدينين اليهود والحدّ من سطوتهم على بعض الطوائف واستبدالهم بقيادات صهيونية علمانية تنتمي إلى المعسكر العمالي الاشتراكي. سادت هذه النظرة في هذه الحركة ولا تزال. ويرى قسم كبير من الباحثين أنَّ الدين اليهودي كان ولا يزال عنصرًا مركزيًا في الأيديولوجيا الصهيونية،[٤] إلّا أنه أخذ مظهرًا وحضورًا أكبر منذ اعتلاء حركة حيروت إلى سدّة الحكم في عام ١٩٧٧، كما أوضحنا في دراسات سابقة وسنرى كذلك في معرض الدراسة الحالية.

بالمقابل، فقد نشأت في سنة ١٩٢٥ الحركة التصحيحية على يد فلاديمير زئيف جابوتنسكي (أوديسا ١٨٨٠ – نيويورك ١٩٤٠)، والتي نظرت إلى التراث اليهودي بوصفه حاملًا للذاكرة التاريخية والوجدان اليهودي. ونظرت إلى اليهود المتدينين بصورة إيجابية وأكثر تسامحًا من الحركة العمالية. تحوّلت هذه الحركة التصحيحية إلى حزب سياسي من اليوم الأول لقيام إسرائيل هو حزب حيروت بقيادة مناحيم بيغن (برست في روسيا البيضاء ١٩١٣ – القدس ١٩٩٢). من شأن هذه النظرة المتبينة إلى التراث اليهودي عمومًا والمتدينين خصوصًا أن تترك آثارًا بالغة لاحقًا على تقارب الحركات والتيارات الدينية إلى حزب حيروت والأحزاب اليمينية الأخرى وابتعادها عن الأحزاب العمالية وتلك المعرّفة إسرائيليًا يسارية.

مع الإعلان عن إقامة إسرائيل، كانت هناك العديد من الحركات والقوائم والأحزاب الدينية، أهمها همزراحي وأغودات يسرائيل (وهي منظمة تضم غالبية التيارات الحريدية، تأسست في بولندا في سنة ١٩١٢ لأغراض دينية محضة)؛ وحركة هبوعيل عمزراحي، التي تشارك حركة همزراحي الأم بالعديد من طروحاتها ولكنها تؤكّد بصورة أكبر على القيم الاشتراكية؛ وبوعلي أغودات يسرائيل التي انشقّت عن منظمة أغودات يسرائيل بسبب ميل أعضائها للقيم الاشتراكية؛ وقائمة الاتحاد الديني غير الحزبي (وهي قائمة انشقّت عن أغودات يسرائيل بسبب اعتراض منظمة أغودات يسرائيل المشاركة في المؤسّسات الوطنية التي أقامتها الحركة الصهيونية). تحالفت جميع هذه الأطراف في ١٩٤٩ لخوض الانتخابات في قائمة مشتركة (القائمة الدينية المتحدة) وفازت بـ١٦ مقعدًا في الدورة الأولى للكنيست وشاركت في الائتلاف الحكومي. ولكن، لم يدم هذا التحالف، وخاض كل حزب (باستثناء قائمة الاتحاد) الانتخابات وحده في الدورة الثانية للكنيست في سنة ١٩٥١ (وحصلت جميعها على ١٥ مقعدًا، ولكن الحظ الأوفر كان من نصيب هبوعيل همزراحي التي حازت على ٨ مقاعد وحدها). أما في الدورة الثالثة للكنيست (١٩٥٥) فقد تحالفت أغودات يسرائيل مع بوعلي أغودات يسرائيل ضمن قائمة مشتركة («جبهة دينية توراتية») وحازت على ٦ مقاعد. كما تحالفت همزراحي مع هبوعيل همزراحي كقائمة مشتركة (تحت اسم «جبهة دينية قومية») في هذه الدورة وحازت على ١١ مقعدًا. اتحد الحزبان في سنة ١٩٥٦ ليشكّلا معًا حزبًا واحدًا وهو حزب المفدال.

اعتمد حزب المفدال سياسة براغماتية ودخل الائتلافات الحكومية التي شكّلتها الحركة العمالية حتى سنة ١٩٧٦، بالرغم من أن الثالوث المقدّس المذكور آنفًا شكّل القاعدة الأساسية للحزب. في أعقاب حرب تشرين الأول ١٩٧٣، نشأت حركة غوش إيمونيم على يد نجل أبراهام كوك، هو تسفي يهودا كوك (زويمل في ليتوانيا ١٨٩١ – القدس ١٩٨٢)، بهدف

**يبدو أن التيار الصهيوني الديني يعتمد مخططًا إستراتيجيًا، منذ نهاية السبعينيات وحتى يومنا، يرمي إلى التأثير على الوعي اليهودي بعامة والإسرائيلي بخاصة من خلال أنشطته والوزارات التي يطالب بتوليها ضمن الائتلافات الحكومية، أهمها وزارة المعارف، للتأثير على الأجيال القادمة عبر صياغة المعارف التي ينكشف إليها وبلورة ذاكرته التاريخية وهويته.**

العمل بقوة للاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ . لقد تطرّف تسفي كوك كثيرًا في تبنّيه منظومة الدمج بين التراث اليهودي والعقيدة وبين الصهيونية. ومن بين جملة الأمور التي أكّد عليها، نذكر تأكيده على أن دولة إسرائيل الحديثة هي الدولة التي تحدّث عنها أنبياء بني إسرائيل على طول الزمان؛ المساواة بين أهمية الأدوات المستخدمة في الصلاة كفريضة دينية وبين الدبابات بوصفها «أدوات مقدّسة» لإقامة الفريضة التوراتية لاحتلال البلاد. تركت هذه الحركة آثارًا بالغة على الأعضاء الشباب في حزب المفدال، وأدّت به إلى أن يتحوّل إلى حزب أيديولوجي يميني ومساند كبير للمساعي الرامية إلى الاستيطان في «أرض إسرائيل التاريخية الكاملة»، من النهر إلى البحر، وحليفًا لحركة غوش إيمونيم في جميع مساعيها الاستيطانية ونشاطاتها التربوية.

وفق العديد من المراقبين، يبدو أن التيار الصهيوني الديني يعتمد مخططًا إستراتيجيًا، منذ نهاية السبعينيات وحتى يومنا، يرمي إلى التأثير على الوعي اليهودي بعامة والإسرائيلي بخاصة من خلال أنشطته والوزارات التي يطالب بتوليها ضمن الائتلافات الحكومية، أهمها وزارة المعارف، للتأثير على الأجيال القادمة عبر صياغة المعارف التي ينكشف إليها وبلورة ذاكرته التاريخية وهويته، ووزارة البناء والإسكان لإقامة المستوطنات وتعزيزها،[٥] ووزارة الداخلية لأنها الطرف الأهم في كل ما يتعلق بتحويل الميزانيات المختلفة والمنح والتخطيط للبلدات والمستوطنات الجديدة. على سبيل المثال، جاء في شهادة الباحث زئيف دروري خلال مقابلته مع أحد مؤسّسي حركة غوش إيمونيم وعضو الكنيست حنان فورات أن هذا التيار قد وضع إستراتيجية جديدة منذ مطلع الثمانينيات ترمي إلى دفع الأبناء المنتمين إلى التيار القومي الصهيوني للانضمام إلى الجيش والعمل في أجهزة الإعلام بغية إجراء تغييرات عميقة في مواقع صنع القرار في مؤسّسة الجيش والإعلام، كخطوة نحو تغيير الوعي والثقافة السياسية في إسرائيل.[٦] وفي الحقيقة، فقد نجح هذا التيار نجاحًا كبيرًا في جميع أهدافه، لا بل وتخطّى جميع هذه الأهداف، كما سنلمس في معرض الدراسة الحالية. فقد حقّق مشروع الاستيطان نجاحات كبرى، وإدغام الخطاب السياسي العام في إسرائيل بالقيم والتصوّرات والمفاهيم الدينية، جرّ أجزاء واسعة من المجتمع الحريدي المناهض مبدئيًا للصهيونية إلى المشاركة الفاعلة في مشاريع الاستيطان والتقرّب من المجتمع الإسرائيلي العام بواسطة الخدمة العسكرية أو الخدمة المدنية، فرض الروايات والتصوّرات الدينية في مناهج التربية والتعليم الحكومية وغير الحكومية، احتلال مناصب مرموقة في وسائل الإعلام المركزية وإنشاء وسائل وقنوات إعلامية مؤثّرة، استجلاب الدعم المادي الهائل من الطوائف اليهودية في الولايات المتحدة لتمويل أجزاء واسعة من نشاطاتها.

يتمثّل أحد العناصر المستجدة على مشهد التديّن الإسرائيلي في دخول المجتمع المتشدّد دينيًا (المطلق عليه في المعجم الإسرائيلي: المجتمع الحريدي) وتقرّبه الشديد إلى المجتمع الإسرائيلي، ما أفضى بالتالي إلى تبنّي العديد من أوجه الأيديولوجيا الصهيونية والوعي والتصوّرات الإسرائيلية – ومن بين جملة الأمور، فقد أدّى ذلك إلى أن يشكّل المجتمع الحريدي حاليًا نحو ٣٥٪ من المستوطنين في الضفة الغربية والطرف الشرقي للقدس.

تؤكّد العديد من الأبحاث في العقود الثلاثة الأخيرة على ازدياد مطرد بتديّن المجتمع الإسرائيلي وعلى تغوّل الخطاب الديني في مجمل أوجه الحياة المختلفة في إسرائيل، لا سيما تعزيز الخطاب الديني في الوعي والثقافة السياسية والعسكرية وتصوّراتهما والخلط بين المفاهيم السياسية والدينية وأهدافها. كما نشهد ظهور أنماط جديدة من التديّن أيضًا تستبطن جميع هذه المستجدات وتصوغها على شكل وعي

**يتمثّل أحد العناصر المستجدة على مشهد التديّن الإسرائيلي في دخول المجتمع المتشدّد دينيًا (المطلق عليه في المعجم الإسرائيلي: المجتمع الحريدي) في المجتمع الإسرائيلي، ما أفضى بالتالي إلى تبنّي العديد من أوجه الأيديولوجيا الصهيونية والوعي والتصوّرات الإسرائيلية – ومن بين جملة الأمور، فقد أدّى ذلك إلى أن يشكّل المجتمع الحريدي حاليًا نحو ٣٥٪ من المستوطنين في الضفة الغربية والطرف الشرقي للقدس.**

يقوم في أساس مختلف مناحي الحياة في إسرائيل.[٧] لا شك في أن دراسة هذا الخطاب وهذه الظواهر الجديدة في المجتمع الإسرائيلي وتحليلها وإعادتها إلى مركباتها الأساس والوقوف عند غاياتها ومنطلقاتها يعدُّ عملًا شاقًا وواسعًا جدًا لا يمكن الإحاطة به من جميع جوانبه في بضع أبحاث قليلة.

نشهد أنَّ إسرائيل، مجتمعًا وثقافة وسياسة، تمر منذ نهاية السبعينيات بتحوّلات عميقة بالغة الأهمية على صُعُد عدة، ويمكننا أن نلمس إفرازات هذه التحوّلات على نحو جليّ وواضح منذ منتصف الثمانينيات. يعود مصدر هذه التحوّلات بصورة مركزية إلى خصائص الأيديولوجيا الصهيونية والثقافة السياسية الشرق أوروبية، إضافة إلى النتائج المتناقضة للحربين (حزيران ١٩٦٧ وتشرين الأول ١٩٧٣). فبينما كان وقع إحدى نتائج حرب حزيران على المجتمع الإسرائيلي بمختلف مشاربه العقدية والثقافية حماسيًّا وخلق جوًّا من «نشوة الانتصار الأسطوري»، كما يصفها الإسرائيليون دومًا، فقد كان وقْع نتائج حرب تشرين الأول كارثيًا في نفوسهم، وطغى الخوف والعجز العظيمين على مشاعرهم. وبينما مُنحت «الدولة»، في أعقاب حرب حزيران، سلطة وسمات فوق–بشرية، فقد كشفت نتائج حرب تشرين الأول ضعف هذا الكيان الإسرائيلي ووهنه، ما أثار مجددًا مخاوف وذكريات من المحرقة وما آلت اليه الطوائف اليهودية في أوروبا في الحقبة النازية، الأمر الذي يفسّر إلى حدّ بعيد المساعي الإسرائيلية الرامية منذ ذلك الحين إلى تصوير العرب عمومًا والفلسطينيّين خصوصًا كنازيّين جدد.

يقف في صلب هذه التحوّلات محور مزدوج يشمل مسألتين أساسيتين: إعادة تعريف الصهيونية من جديد، إن كان

الحريديم في صلب التحولات المجتمعية والسياسية في إسرائيل.

**نشهد منذ ثمانينيات القرن العشرين ظهور توجهات في المجتمع الإسرائيلي تحاول الحدّ من هيمنة التأويلات الصهيونية، كما وضعها التيار العمالي منذ مطلع القرن العشرين، واستبدالها بتأويلات أخرى تعود بالنظرة الصهيونية إلى ما قبل العصر الحديث، وتركز على الدور المركزي للأفكار الدينية في صقل الصهيونية ومدّها بالبعد الثقافي-التاريخي.**

بصيغتها النقدية اليسارية أو بصيغتها النقدية اليمينية والدينية، ومحاولة قطاعات وشرائح واسعة في المجتمع والسياسة الإسرائيليّين خوض معارك جماهيرية وقضائية وسياسية تسعى إلى تقويض «السياسة الاتحادية» التي طالما اتسمت بها السياسية الإسرائيلية في تعاملها مع المجتمع اليهودي الداخلي، ومع الطوائف اليهودية في جميع أنحاء المعمورة. تتميز هذه السياسة بعدم فصلها بشكل قاطع في مسائل مبدئية متنازع عليها، كما تتميز أيضًا من جانب آخر ببحثّها على التأقلم المتبادل والتوصل إلى حلول وسط، والخضوع إلى اتفاقيات بين الأطراف المتنازعة، وذلك لأن مثل هذه السياسة تقوم على الأسس المشتركة بين غالبية المواطنين وشرائحهم الإثنية والاجتماعية والثقافية، وتحاول عدم البتّ في حلّ المسائل الجوهرية والمبدئية وتأجيلها إلى أمد بعيد، ويطلق على هذا النوع من السياسة أيضًا تعبير «السياسة التوفيقية».

سعت شرائح مختلفة في إسرائيل منذ منتصف السبعينيات، ولا تزال، إلى الحدّ من هذه السياسة الاتحادية واستبدالها بأخرى مغايرة تقوم على الفصل والحسم في المسائل المتنازع عليها. تبدو إحدى تجليات هذه المطالب بصورة جلية في الصراع القائم في المجتمع والسياسة في إسرائيل حول مسألة الطابع الثقافي للدولة والمطالبة بسن دستور ومكانة المستوطنات وتجنيد أبناء المجتمع المتزمت دينيًا (الحريدي). يطلق الباحثون على هذا النوع من السياسة تعبير طغيان حسم الأكثرية، والذي يقول: تتمتّع الأغلبية، مهما تكن ضئيلة، بسلطة في اتخاذ القرارات الملزمة للجميع. تتسم هذه السياسة بإضفائها جوًا مشحونًا ومتوترًا وعدائيًا على الأطراف المتنازعة وظهور خلافات أخرى جديدة، يمكن لها أن تهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي القائمين في بعض الأحيان. نقرأ، على سبيل المثال لا الحصر، عند أحد الباحثين الإسرائيليّين (سامي سموحه) أنَّ هذه «الثقافة الجديدة» ما هي إلَّا نتاج للتحوّلات الثقافية التي جرت في المجتمع والسياسة الإسرائيليّين والتي تجسدّت على نحو كبير جدًا في تحوّل الحكم إلى أيدي قائمة الليكود (قائمة تجمع بين حزب «حيروت» التاريخي وأطراف حزبية أخرى) في عام ١٩٧٧ . ويضيف أنَّ هذه الثقافة السياسية الجديدة تتغذّى من مشارب الصهيونية بتأويلاتها اليمينية، والتي تعتمد على التعصّب القومي العنصري والقوة العسكرية (الجدار الحديدي) وتضع الأمة والأرض والتشكيك الدائم بنوايا غير اليهود في صلب خطابها. ويردف الباحث قائلًا، إنَّ هذه الثقافة الجديدة، والتي تبشر بصيغة جديدة للصهيونية، إنما تدمج بين الفكرة القومية الحديثة والقيم التقليدية والتراث الديني.[٨] ونقرأ عند باحثين آخرين (دان هورفيتس وموشي ليساك)، اللذين ينطلقان من مقاربة نظرية أخرى مغايرة (النظرية الوظيفية)، أننا نشهد منذ نهاية السبعينيات تحوّلات عميقة في الثقافة السياسية الإسرائيلية، لا سيما في المعسكر الديني، الذي ناهض الصهيونية في السابق، ولكنه تحوّل إلى طرف آخر يتبنّى عقيدة «أرض إسرائيل الكاملة»، إلاّ أنه يرفض الأسس العلمانية التي تقوم عليها العقيدة الصهيونية. وعليه، فإننا أمام ظاهرة مميزة وجديدة تجمع بين جانبي «الصقور» على الصعيد السياسي ولكنه غير صهيوني أو معاد للصهيونية الكلاسيكية.[٩]

تُعدُّ الفئات الحريدية المجموعة المركزية في إسرائيل التي تجمع في توجهاتها ومطالبها طرفي هذا المركز المزدوج. فإنها تحاول، من جهة واحدة، إعادة تعريف الصهيونية من جديد، بينما تطالب من جهة أخرى بتعزيز مكانة الشريعة الدينية اليهودية وإخضاع جميع المواطنين، بين علمانيّين ومتدينين وتقليديّين، لسلطتها. ومن الجانب الآخر، تسعى أطراف واسعة في المجتمع الإسرائيلي إلى تعزيز الخصائص اليمينية في الصهيونية (أحزاب وحركات علمانية يمينية)، كما أنَّ هناك

**تشير جميع البيانات بين السنتين ١٩٩١- ٢٠٠٩ إلى تعزيز التديّن في المجتمع الإسرائيلي، حتى بين الفئة العلمانية التي أصبحت تميل أكثر فأكثر إلى تبنّي تصوّرات ومفاهيم دينية ودمجها مع التصوّرات والمفاهيم العلمانية.**

أطرفا أخرى، يسارية، بالمفاهيم الإسرائيلية، تقوم بدورها في تعزيز الخصائص المدنية للصهيونية (حزب «ميرتس» و«جمعية حقوق المواطن» ومنظمات مدنية أخرى). إلاّ أنَّ جميع هذه الأطراف، اليمينية واليسارية، لا تهدّد الأساس الأولي والمركزي للصهيونية الكلاسيكية وصهيونية الحركة العمالية. ولكننا نشهد منذ ثمانينيات القرن العشرين ظهور توجهات في المجتمع الإسرائيلي تحاول الحدّ من هيمنة التأويلات الصهيونية، كما وضعها التيار العمالي منذ مطلع القرن العشرين، واستبدالها بتأويلات أخرى تعود بالنظرة الصهيونية إلى ما قبل العصر الحديث، وتركز على الدور المركزي للأفكار الدينية في صقل الصهيونية ومدّها بالبعد الثقافي–التاريخي. بعبارات أخرى، تمثّل هذه التأويلات الجديدة محاولة لإعادة قراءة اليهودية من جديد استنادًا إلى الأيديولوجية الصهيونية، وكأن المراد هو القول إنَّ الصهيونية كانت كامنة في اليهودية منذ القدم، وأن المبشرين بالصهيونية ومفكريها قد نجحوا في الولوج إلى بطن اليهودية واستنباط الصهيونية منها وصياغتها بعبارات حديثة غير دينية ظاهريًا.

ظهر في التسعينيات نمط جديد من الهوية الإسرائيلية اليهودية التي تجمع وتوفّق بين أنماط حياة علمانية وبين عناصر شعائرية دينية، الأمر الذي أتاح الفرصة أمام شرائح علمانية معينة في المجتمع الإسرائيلي إلى استبطان عناصر دينية والتصالح معها لتعزيز الهوية الذاتية والجمعية.[١٠] أعد مركز «آبي حاي» بالتعاون مع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية في القدس، استطلاع رأي أجري على ثلاث فترات متباعدة (١٩٩١، ١٩٩٩، ٢٠٠٩) وذلك لرصد أهم التحوّلات الطارئة على المجتمع الإسرائيلي بكل ما يتعلق بقيمه وهوية أبنائه وبناته وعلاقتهم بالخطاب الديني وهوية الدولة وخصائص ظاهرة التدين.[١١] قياسًا بالاستطلاع الأول (١٩٩١)، نشهد في الاستطلاع الثاني (١٩٩٩) انخفاضًا بعلاقة الإسرائيليّين بالدين والتراث اليهودي، وذلك بسبب الهجرة الكبيرة من بلاد الاتحاد السوفييتي سابقًا. إلّا أنَّ هذا الانخفاض قد توقف وارتفعت النسبة مجددًا وفق بيانات الاستطلاع الثالث (٢٠٠٩)، ما يشير إلى أن جزءًا كبيرًا من هؤلاء المهاجرين قد تبنّوا مع مرور الوقت قيمًا يهودية وتقرّبوا أكثر فأكثر للتراث اليهودي والتصوّرات الدينية، إضافة إلى ارتفاع نسبة المتدينين في المجتمع الإسرائيلي بسبب نسبة التكاثر الطبيعي العالية بينهم.

نذكر من بين النتائج المثيرة التي يشير إليها الاستطلاع الثالث، انخفاض شدّة التوتّر القائم بين الفئات المتدينة وبين الفئات العلمانية في المجتمع الإسرائيلي في سنة ٢٠٠٩، قياسًا بالاستطلاعين السابقين، وكذلك الأمر بخصوص مسألة علاقة يهود إسرائيل بالطوائف اليهودية خارج البلاد، الأمر الذي من شأنه أن يشير إلى تعزيز التصوّرات الدينية والقومية اليهودية قياسًا بالاستطلاع الأول. بالمجمل، تشير جميع البيانات بين السنتين ١٩٩١ – ٢٠٠٩ إلى تعزيز التديّن في المجتمع الإسرائيلي، حتى بين الفئة العلمانية التي أصبحت تميل أكثر فأكثر إلى تبنّي تصوّرات ومفاهيم دينية ودمجها مع التصوّرات والمفاهيم العلمانية.[١٢] فقد انخفضت نسبة الذين لا يتقيدون بالفرائض الدينية في المجتمع الإسرائيلي من ٢١٪ في سنة ١٩٩١ إلى نسبة ١٦٪ في سنة ٢٠٠٩. وأشار غالبية المستبينين إلى أنهم أصبحوا يتقيدون أكثر بالفرائض الدينية ويقرأون بالكتب المقدسة وكتب التراث اليهودي أكثر من السابق. أشار ٧١٪ من المستبينين في الاستطلاع الثالث إلى أنه من المهم والمهم جدًا لهم القراءة في الكتب المقدسة وكتب التراث اليهودي،

الثقل السياسي الحريدي: معادلة متغيرة.

**أما بخصوص عدد المقاعد في الكنيست، فإنَّ تغييرًا كبيرًا حصل على هذا الصعيد. ففي حين نال المتدينون في الكنيست الأولى عام (١٩٤٩) ستة عشر مقعدًا فقط، من خلال قائمة واحدة أطلق عليها اسم (جبهة دينية موّحدة)، فقد نالت الأحزاب الدينية في الكنيست التاسعة عشرة لسنة (٢٠١٣) ثلاثين مقعدًا، تنتمي إلى ثلاث قوائم دينية هي شاس، يهدوت هتوراه، والبيت اليهودي.**

وأشار ٢٤٪ إلى أنهم يقومون بزيارة قبور الأولياء، ونحو ١٣٪ يستشيرون رجال الدين بالأمور الشخصية. كما وأشار نحو ٨٠٪ من مجمل المستبينين في الاستطلاع الثالث إلى إيمانهم بالرب، ٦٧٪ أشاروا إلى أن الشعب اليهودي هو شعب مميز وهو الشعب المختار، وأفاد ٣٤٪ أن الشخص اليهودي الذي لا يتقيد بالفرائض الدينية فإنه يهدّد كافة الشعب اليهودي. يعتقد ٦١٪ من مجمل اليهود في المجتمع الإسرائيلي أنه يتعيّن على دولة إسرائيل التقيّد بالتراث الديني في إدارة الحياة العامة. ولكن نشهد، إلى جانب ذلك، أن نصف المجتمع الإسرائيلي ممن يعتبرون أنفسهم علمانيّين قد تراجعوا مع مرور الزمن عن التقيد ببعض الفرائض الدينية، ومطالعة كتب التراث اليهودي، وأنهم يشعرون أكثر من ذي قبل بأنهم أبعد عن الدين. ولكن ليس من شأن ذلك الإشارة إلى تراجعهم عن تعزيز هويتهم اليهودية، بل يمكن تفسير ذلك بأنهم يشعرون بالاستياء من تعاظم قوة الخطاب الديني وشدّة تأثير الدين في مختلف مناحي الحياة في إسرائيل. في حال تصادم القيم الديمقراطية مع الشريعة اليهودية، أشار ٤٤٪ فقط إلى وجوب تفضيل القيم الديمقراطية، بينما أشار ٣٦٪ إلى موقف وسطي – حتى بين الفئة التي تعرّف نفسها بأنها علمانية (ونسبتهم ١٦٪) – والبقية (٢٠٪) تقول بوجوب تفضيل الشريعة. يميل العديد من الباحثين إلى الادعاء القائل إنَّ أحد أهم نتائج تعزيز التديّن في المجتمع الإسرائيلي يتمثّل في التشكيك أكثر فأكثر بغير اليهود، وبالتالي فإننا أمام التقرّب إلى الأيديولوجيات اليمينية أكثر فأكثر والابتعاد عن أيديولوجيات يسارية تؤكد على عالمية القيم الإنسانية وأهميتها في كافة المجتمعات.[١٣]

أما بخصوص عدد المقاعد في الكنيست، فإنَّ تغييرًا كبيرًا حصل على هذا الصعيد. ففي حين نال المتدينون في الكنيست الأولى عام (١٩٤٩) ستة عشر مقعدًا فقط، من خلال قائمة واحدة أطلق عليها اسم (جبهة دينية موّحدة)، فقد نالت الأحزاب الدينية في الكنيست التاسعة عشرة لسنة (٢٠١٣) ثلاثين مقعدًا، تنتمي إلى ثلاث قوائم دينية هي شاس، يهدوت هتوراه، والبيت اليهودي. إذًا هناك زيادة هائلة (تصل إلى نحو ٨٠٪) في عدد مقاعد المتدينين في البرلمان الإسرائيلي، إضافة إلى مقاعد أخرى مخصّصة لمتدينين في بقية الأحزاب. بخصوص حركة شاس، توصّل الباحث ليئون مزراحي إلى أنه بالرغم من التوجّه السياسي غير المتطرّف لمؤسّس حركة شاس وقائدها الأسبق عوفاديا يوسيف، فقد اعتمد مع مرور الزمن توجّهًا أكثر قربًا من التوجّه السياسي العام المتطرّف لجمهوره، وكانت الضائقة السكنية تعتبر من أهم الأسباب التي أفضت به إلى إضفاء الشرعية على انتقال مناصريه للسكن في المستوطنات المقامة على أراضي حدود ٦٧ .[١٤]

كذلك يمكننا لمس هذا التغيير الحاصل في الخريطة السياسية الإسرائيلية على صعيد شدة تأثير الأحزاب والقوائم التي كانت تُعدُّ في السابق أحزابًا ترجح كفة الميزان في مفاوضات تشكيل الحكومة بين حزب العمل (مباي) والتكتل (حيروت)، خصوصًا منذ انتخابات الكنيست لعام (١٩٧٧) وحتى انتخابات عام (١٩٨٨). غير أننا نلمس منذ انتخابات عام (١٩٩٢) وحتى انتخابات الكنيست لعام (٢٠١٥) ضعف الأحزاب الحريدية وخسارة مكانتها السابقة (ترجيح كفّ الميزان) وذلك بسبب وقوفها بشكل كلي وشامل ومن دون قيد أو شرط إلى جانب المعسكر اليميني، إلَّا أنَّ ضعف المعسكر اليساري وعدم قدرته في العقد الأخير على تشكيل حكومة قوية قد ساهم في دفع بعض الأحزاب الحريدية، مثل حزب شاس، إلى أحضان اليمين. أما في الانتخابات الأخيرة (آذار ٢٠٢٠)، فقد انخفض عدد مقاعد المتدينين إلى ١٦ (٩ شاس، ويهودوت هتوراه) وحصلت قائمة «يمينا» (٦ مقاعد) التي تتبنّى الخطاب الديني، ولكنها ليست قائمة دينية بل تركّز أكثر على الاستيطان بصورة أكبر.

**أما بخصوص عدد المقاعد في الكنيست، فإنَّ تغييرًا كبيرًا حصل على هذا الصعيد. ففي حين نال المتدينون في الكنيست الأولى عام (١٩٤٩) ستة عشر مقعدًا فقط، من خلال قائمة واحدة أطلق عليها اسم (جبهة دينية موّحدة)، فقد نالت الأحزاب الدينية في الكنيست التاسعة عشرة لسنة (٢٠١٣) ثلاثين مقعدًا، تنتمي إلى ثلاث قوائم دينية هي شاس، يهدوت هتوراه، والبيت اليهودي.**

## أزمة السكن واستفحال أسعار الأراضي: الاستيطان الحريدي والسياسات الحكومية

تعتبر إسرائيل من بين أكثر البلاد ارتفاعًا بأسعار الشقق السكنية في العالم؛ إذ يصل سعر شقة سكنية فيها بالمعدّل إلى ١٤٠ معاشًا شهريًا (في نهاية سنة ٢٠١٤، وفق جداول الأسعار التي تصدر عن وزارة الإسكان في إسرائيل). وللمقارنة، فقد بلغ معدّل سعر الشقة في سنة ١٩٦١ نحو ٤١ معاشًا شهريًا، وفي ١٩٧٦ بلغ نحو ٥٤ معاشًا شهريًا، بينما بلغ في سنة ٢٠٠٨ نحو ١٠٣ معاشات شهرية، وفي سنة ٢٠١٣ بلغ نحو ١٣٧ معاشًا شهريًا.[١٥] ويبدو أن الأسعار في طور الارتفاع الدائم قياسًا بمعدّل المعاشات الشهرية.

تستخدم حكومات إسرائيل المختلفة حقيقة كونها أكبر محتكر للأراضي؛ إذ تبلغ نسبة الأراضي التي تسيطر عليها الدولة نحو ٩٣٪، إضافة إلى استخدامها للضائقة السكانية الناتجة عن سياساتها لتدفع بفئات اجتماعية عديدة للانتقال للسكن في المستوطنات المقامة في الضفة الغربية والطرف الشرقي للقدس.[١٦]

اعتمدت مؤسّسة الاستيطان، حتى مطلع الثمانينيات، والمكوّنة أساسًا من أشخاص منتمين إلى التيار الديني المسيحاني، على دوافع دينية خلاصية لإعادة تأسيس مملكة إسرائيل لتحقيق رؤى الأنبياء. وفق إيرز مغور، فقد اتخذت حكومة الليكود برئاسة بيغن في مطلع الثمانينيات قرارًا إستراتيجيًا يسعى إلى التعامل مع الاحتجاجات العارمة ضد الأزمة السكنية خاصة بين الفئات الشرقية من جهة، وتنظيم مسألة الاستيطان بحيث تكون مدروسة على صعد عديدة، اقتصاديًا وتخطيطيًا واجتماعيًا وسياسيًا وعلى صعيد البنية التحتية.[١٧] أوكلت الحكومة الإسرائيلية هذه المهمة لوزارة البناء والإسكان بقيادة دافيد ليفي. توصلت الوزارة إلى قرار مفاده أن يتعيّن تغيير سياسة الاستيطان، فبدل إقامة مستوطنات صغيرة متناثرة تفتقر إلى التنظيم والدراسة المسبقة، تقرّر إنشاء مستوطنات بلدية كبيرة تعتمد التنظيم على جميع الأوجه ومتطلبات التخطيط، تكون قريبة من الحواضر والمدن الكبرى (تل أبيب والقدس) ومن مراكز الصناعة والتجارة تربطها بها شبكة طرقات متقدمة. اعتمد هذا المخطط توفير أماكن سكنية رخيصة الثمن لفئات محدودة الدخل من جهة، وإشباع رغبات الحركات الدينية والقومية بالتوسع وإنشاء مملكة إسرائيل الثالثة. وفعلًا، نشهد أن التجمعات الاستيطانية الكبرى بدأ التخطيط لها فعلًا منذ مطلع الثمانينيات (مثل بسغات زئيف– ١٩٨٢، جفعات زئيف –١٩٨٣، بيتار عيليت – ١٩٨٥، موديعين – ١٩٨٦)، وتعزّزت المستوطنات التي أقيمت قبل ذلك مثل مستوطنة أرئيل، وازداد عدد المستوطنين خمسة أضعاف بين السنتين ١٩٨١– ١٩٨٦. إلى جانب فئة الصهاينة المتدينين، تمّ التركيز في هذه المرحلة على فئتين سكانيتين هما الشرقيّون والحريديّون، لأنهما الفئتان اللتان عانتا بصورة خاصة من الأزمة السكنية، وكان يسهل تجنيدهما للمشروع لافتقارهما للموارد المالية المطلوبة لشراء الشقق السكنية.

وعليه، فقد توصّل بعض الباحثين إلى خلاصة مفادها أن إسرائيل تعتمد سياستين متناقضتين في الوقت نفسه: سياسة ليبرالية اقتصاديًا في إسرائيل وسياسة رفاه اجتماعي في المستوطنات.[١٨] فقد أصدرت حركة «السلام الآن» الإسرائيلية وثيقة تلخص فيها الدعم المالي الهائل الذي تنفقه الحكومات الإسرائيلية على الاستيطان في الضفة الغربية.[١٩] وفيما يلي نلخّص أهم ما جاء فيها. بالمعدّل تقوم حكومات إسرائيل بتخصيص مليار شيكل سنويًا للمستوطنات (بين سنة ٢٠٠١ وسنة ٢٠١٢ على أقل تقدير)، إلى جانب الميزانيات الاعتيادية ومخصّصات الأمن والتحصين وشق الطرق. ووصلت الذروة في سنة ٢٠٠٣ حين حوّلت الحكومة أكثر من ١,٧ مليار شيكل فائض للمستوطنات. ووفق بيانات دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل، بينما زاد عدد المستوطنين (في الضفة الغربية والطرف الشرقي للقدس) بنسبة ٥٪ في سنة

**نلمس منذ انتخابات عام (١٩٩٢) وحتى انتخابات الكنيست لعام (٢٠١٥) ضعف الأحزاب الحريدية وخسارة مكانتها السابقة (ترجيح كفّ الميزان) وذلك بسبب وقوفها غير المشروط إلى جانب المعسكر اليميني، إلّا أنَّ ضعف المعسكر اليساري وعدم قدرته في العقد الأخير على تشكيل حكومة قوية قد ساهم في دفع بعض الأحزاب الحريدية، مثل حزب شاس، إلى أحضان اليمين.**

٢٠١١ فقد زادت التحويلات المخصّصة للمستوطنات بنسبة ٣٨٪. كما ونشرت الحركة تقريرًا يكشف عن الأموال المشبوهة (أميركية المصدر) التي تتدفّق إلى المستوطنات وحركات الاستيطان من بنوك مشهورة بغسيل الأموال وتعاملاتها مع عالم الجريمة والمخدرات، ٩٤٪ من هذه الأموال وردت من جهات لا تفصح عن هويتها، ولكن المؤكد هو أنها جاءت من بنوك مشهورة بتعاملها مع جهات مشبوهة وغسل الأموال مقرها في بنما والجزر العذراء بصورة خاصة.[٢٠] كذلك، فقد نشرت صحيفة هآرتس تقريرًا كشف عن أن منظمات أميركية (شرعية) قد حوّلت بين السنتين ٢٠٠٨– ٢٠١٣ ما قيمته مليار شيكل معفاة من الضريبة إلى المستوطنات وجهات استيطانية في إسرائيل لأغراض مختلفة،[٢١] منها تمويل السلاح الشخصي للمستوطنين وتمويل أدوات الحراسة،[٢٢] وصناديق أخرى تقوم بتمويل الأعمال الإرهابية للمستوطنين.[٢٣] على سبيل المثال، كشف أحد تقارير صحيفة هآرتس أعده الصحافيان نير حسون وأوري بلاو، أن نصف ميزانية جمعية إلعاد الناشطة في قرية سلوان تصل من مصادر «مشبوهة» غير مصرّح بها. وصلت ميزانية هذه الجمعية في السنوات الثماني منذ سنة ٢٠٠٨ إلى نحو نصف مليار شيكل.[٢٤]

هنالك مئات الصناديق الصهيونية المنتشرة في جميع أنحاء العالم لتجنيد الأموال، وأكبرها «الصندوق اليهودي القومي» المنتشر في ٤٥ دولة، وتقوم بتجنيد أموال لإسرائيل بصورة عامة وللمستوطنات بصورة خاصة. وتجدر الإشارة إلى أن الجهات الاستيطانية التي تتلقّى هذه الأموال تنشط كذلك في العديد من النشاطات الدينية وتعزيز الدين في مختلف أنحاء الحياة في إسرائيل، لا سيما في الجيش والمؤسّسات العامة.[٢٥]

تخصّص وزارة الإسكان للمستوطنات ميزانيات تبلغ أربعة أضعاف الميزانيات المخصّصة للبلدات داخل الخط الأخضر. كذلك، فقد قامت وزارة الإسكان بتحويل ٣٤٪ من ميزانيتها المخصّصة للبناء القروي إلى المستوطنات، علمًا بأن نسبة المستوطنين هي ٤٪ من مجمل السكان.

وبالمجمل، فإنَّ وزارة الإسكان تقوم بتحويل ما نسبته ١٧٪ من ميزانياتها إلى المستوطنات، والذي يساوي نحو نصف مليار شيكل؛ و٢٩٪ من ميزانية تمويل بناء المباني العامة حوّلت إلى المستوطنات.

تقوم حكومات إسرائيل بتخصيص ميزانيات للبناء في المستوطنات تبلغ ثلاثة أضعاف الميزانيات المخصّصة للبناء داخل الخط الأخضر.

تقع غالبية المستوطنات ضمن ما يطلق عليه تعبير «الأفضلية الوطنية»، الأمر الذي يعني أن العديد من الميزانيات تخصّص بصورة استثنائية لهذه المستوطنات، ويحصل المستوطنون على تخفيضات ضريبية، تصل مثلًا إلى إعفاء المستوطن من ٦٩٪ من قيمة الأرض في حال شرائه لها (علمًا أن جميع المستوطنين كانوا يحصلون فيما مضى على الأرض بالمجان).

أما بخصوص الفرق بأسعار المساكن داخل الخط الأخضر فيصل بالمعدّل إلى ٤٤٪ أكثر من تلك القائمة في المستوطنات القريبة من تلك البلدات داخل الخط الأخضر.

وبينما أنفقت وزارة التربية والتعليم في سنة ٢٠١٠ ما معدّله ٤,٩١٥ شيكلا سنويًا للطالب داخل الخط الأخضر، فقد أنفقت الوزارة في السنة نفسها ما معدّله ٨,٠٣٤ شيكلا سنويًا للطالب في المستوطنات (باستثناء المستوطنتين الحريديتين بيتار عيليت ومورديعين عيليت). كذلك، أنفقت الوزارة في السنة نفسها ما نسبته أكثر من ١٣٪ من ميزانيتها المخصّصة للبناء في المستوطنات.

تقوم وزارة الداخلية بتحويل ما قيمته نحو ٧,٠٠٠ شيكل لكل أسرة من المستوطنين سنويًا أكثر من الأسرة المقيمة داخل الخط الأخضر. وبينما تساهم وزارة الداخلية بالمعدّل ما نسبته ٣٣,٥٪ من ميزانيات السلطات المحلية داخل الخط الأخضر، فإنها تساهم بما نسبته ٥٧,٣٪ من ميزانيات السلطات المحلية في المستوطنات.

**يصل عدد السكان الحريديّين حاليًا (٢٠١٧) أكثر من مليون نسمة. تعاني فئة الحريديّين من ضائقة سكنية متفاقمة منذ سنين طويلة (منذ نهاية الستينيات)، ويعود ذلك إلى رغبتهم بالسكن ضمن مجتمعاتهم المحلية فقط، إضافة إلى كونهم من الطبقات الفقيرة. ويبدو أنَّ حكومات إسرائيل وكذلك مؤسّسات الاستيطان تستغل هذه الحقيقة بصورة كبيرة.**

كذلك، تقوم الوزارة بتحويل ما قيمته ٦,٦٧٥ شيكلا للسلطة المحلية (ضمن الميزانية الاعتيادية) في المستوطنة عن كل مستوطن، بينما تقوم بتحويل ما قيمته ٥,٧٥٧ شيكلا للسلطة المحلية داخل الخط الأخضر عن كل فرد. كذلك ضمن ميزانيات التطوير، فإن دولة إسرائيل تساهم بما قيمته ٥٦٨ شيكلا للمستوطن، بينما تسهم ما قيمته ٣٤١ شيكلا للمقيم داخل الخط الأخضر.

بينما تصل نسبة المستوطنين إلى ٤٪ من مجمل سكان إسرائيل، إلَّا أنهم يحصلون على ١٤,١٪ من ميزانيات وزارة الداخلية. وضمن الميزانيات المخصّصة لموازنة ميزانيات السلطات المحلية، حصل كل مستوطن في سنة ٢٠١١ على ١,٠٨٨ شيكلا، في مقابل ٣٢٧ شيكلا للمقيم ضمن الخط الأخضر.

حصلت المستوطنات في سنة ٢٠١١ على ما نسبته ٢٥٪ من يطلق عليه «منحة وزير الداخلية»، وهي الفائض بالميزانية التي يقوم الوزير بتوزيعها وفق اعتباراته الشخصية. فبينما بلغت حصة كل مستوطن ٧٨,١ شيكل من هذه المنحة، بلغت حصة المقيم داخل الخط الأخضر من هذه المنحة ٩,٤ شيكل فقط.

أما بخصوص المنح المخصّصة للتطوير التي تخصّصها الحكومة لصالح مشاريع محدّدة، يحصل كل مستوطن على ٧٠,١ شيكل بينما يحصل كل مقيم داخل الخط الأخضر على ٢٧,٢ شيكل فقط. كما وتخصّص وزارة الداخلية ميزانيات استثنائية خاصة للمستوطنات. فقد حصلت المستوطنات على أكثر من ١٢٤ مليون شيكل في سنة ٢٠١١ من وزارة الداخلية كميزانية خاصة تمنح للمستوطنات فقط.

يصل عدد السكان الحريديّين حاليًا (٢٠١٧) أكثر من مليون نسمة.[٢٦] تعاني فئة الحريديّين من ضائقة سكنية متفاقمة منذ سنين طويلة (منذ نهاية الستينيات)، ويعود ذلك إلى رغبتهم بالسكن ضمن مجتمعاتهم المحلية فقط، إضافة إلى كونهم من الطبقات الفقيرة. ويبدو أنَّ حكومات إسرائيل وكذلك مؤسّسات الاستيطان تستغل هذه الحقيقة بصورة كبيرة. بالرغم من مناهضة المجتمع الحريدي المبدئية للصهيونية ولدولة إسرائيل، إلَّا أنَّ تبعيته بالخدمات التي تقدمها الدولة قد قوّض هذه المناهضة شيئًا فشيئا مع مرور الوقت، إلى أن أصبحنا أمام واقع يشكّل فيه الحريديون نسبة كبيرة من مجمل المستوطنين في الضفة الغربية والطرف الشرقي للقدس. حتى لو أخذنا بالتحليل القائل إنَّ انتقال نسب كبيرة من الحريديّين للسكن في المستوطنات لا ينبع من دوافع سياسية أو أيديولوجية، ولكن الواقع بمتغيراته وديناميكيته يتغلّب بالتالي على المواقف المبدئية، ويجد الحريدي نفسه أمام خيار مفاده ضرورة الدفاع عن الإمكانية الوحيدة المتاحة أمامه للسكن، ألا وهي إمكانية السكن في المستوطنات، إذ إن السكن هناك يؤمّن له العديد من الامتيازات الاقتصادية والرفاه الاجتماعي التي يفتقر لها سكان إسرائيل. ويبدو أن قيادات التيار الديني الصهيوني تعي هذا الأمر جيدًا. فقد جاء على لسان فنحاس ولرشطاين، مدير عام مجلس المستوطنات السابق، على سبيل المثال: «لا أتوقع شيئًا من السكان الحريديّين (في المستوطنات). فحتى لو أنهم وصلوا إلى هنا من دون دوافع أيديولوجية، فلن يتخلّوا بسهولة عن بيوتهم» في حال عودة المفاوضات بين فلسطين وإسرائيل.[٢٧]

بحسب بيانات دائرة السكان والهجرة، فقد أقام أكثر من ٤٢١ ألف مستوطن في نهاية سنة ٢٠١٦ في الضفة الغربية (باستثناء الطرف الشرقي للقدس) وغور الأردن، يتوزّعون بين مدن (١٨٤,٠٠٠، ما نسبته ٤٣٪) وبلدات تخضع لسلطة المجالس الإقليمية (١٤٦,٠٠٠، ما نسبته ٣٥٪)، وبلدات تتمتّع بسلطة المجالس المحلية (٩١,٦٠٠، ما نسبته ٢٢٪). واعتمادًا على البيانات المنشورة في موقع بلدية القدس، يصل عدد المستوطنين في الطرف الشرقي للقدس نحو ٢٢٦ ألفاً يتوزّعون بين ١١ مستوطنة. ينتج أن عدد المستوطنين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ يصل إلى أكثر من ٦٤٧ ألف مستوطن، منهم أكثر من ١٢٤ ألف مستوطن حريدي في الضفة الغربية ونحو ١٠٠ ألف مستوطن حريدي في الطرف الشرقي للقدس. وعليه، فإن نحو ٢٢٤,٠٠٠ مستوطن حريدي

**توصلت الدراسة الحالية إلى أنَّ عدد السكان المنتمين إلى المجتمع الحريدي الذي يقيم في مستوطنات أقيمت في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بلغ أكثر من ٢٢٥ ألف مستوطن (ما نسبته ٢٢,٥٪ من المجتمع الحريدي، ونحو ٣٥٪ من المستوطنين هناك).**

يقيمون في هاتين المنطقتين، ويشكّلون نحو ٣٥٪ من مجمل المستوطنين في الضفة الغربية والطرف الشرقي للقدس.

توصلت الدراسة الحالية إلى أنَّ عدد السكان المنتمين إلى المجتمع الحريدي الذي يقيم في مستوطنات أقيمت في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بلغ أكثر من ٢٢٥ ألف مستوطن (ما نسبته ٢٢,٥٪ من المجتمع الحريدي، ونحو ٣٥٪ من المستوطنين هناك).

**الاستيطان الحريدي في الضفة الغربية**

**(باستثناء الطرف الشرقي للقدس)**

| المستوطنة | سنة التأسيس | الموقع | عدد السكان في سنة ١٩٩٢ | عدد السكان في سنة ٢٠٠٦ | عدد السكان في سنة ٢٠١٦ |
|---|---|---|---|---|---|
| **معاليه عاموس** | ١٩٨١ | محاذية لقرية كيسان، جنوب شرق بيت لحم | ٣٦٤ | ٣٤٠ | ٣٨٤ |
| **متتياهو** | ١٩٨١ | مقامة على أراضي قرية نعلين، ومحاذية لقريتي خربثا وصفا | ١٨٧ | ٤٥٠ | ٦٩٨ |
| **ميتسد (أسفار)** | ١٩٨٣ | بين بيت لحم والخليل، مقامة على أراضي منطقة القانوب شمال شرق سعير | ٢٣٧ | ٢٥٧ | ٥٨٣ |
| **عمانوئيل** | ١٩٨٣ | في وادي قانا، شرق قلقيلية، مقامة على أراضي قريتي دير إستيا وجينصافوط | ٣,١٥٠ | ٢,٥٨٣ | ٣,٢٥٣ |
| **نحليئيل** | ١٩٨٤ | شمال رام الله، مقامة على أراضي قريتي بيتللو والجانية | ٢٢٠ | ٢٦٤ | ٦٦٥ |
| **بيتار عيليت** | ١٩٨٨ | غرب بيت لحم، مقامة على أراضي قرى حوسان ونحالين والجبعة ووادي فوكين | ٢,١٦٠ | ٢٩,١٢٦ | ٤٩,٣٤٣ |
| **موديعين عيليت** | ١٩٩١ | غرب رام الله، مقامة على حدود خط الهدنة على أراضي قرى بيت سيرا وبيت عور التحتا وصفا | ٢,٤٠٠ | ٣٤,٤٨٢ | ٦٤,١٧٩ (٦٨,١٧٩)* |
| **تل صهيون**** | | جنوب رام الله، مقامة على أراضي قرية كفر عقب | – | ٢,٨٠٠ | ٤,٠٠٠ |
| **حي أغان هأيالوت الغربي (حي جديد أقيم في سنة ٢٠٠٤ ضمن مستوطنة جفعات زئيف)** | ١٩٨٣ | شمال مدينة القدس، أقيمت على أراض تابعة لقرى النبي صموئيل والجيب وبيتونيا | ؟ | ؟ | ١,٢٠٠ |
| **العدد الإجمالي** | | | ٨,٧١٨ | ٧٠,٣٠٢ | ١٢٤,٣٠٥ |

* انسلخ أحد أحياء مستوطنة موديعين عيليت في مطلع سنة ٢٠١٦ ليعود إلى مكانته السابقة (قبل سنة ١٩٩٦) كمستوطنة مستقلة تحمل الاسم "غنيه موديعين" ضمن المجلس الإقليمي مطيه بنيامين. وهي مستوطنة يسكنها الحريديون فقط، وقد بلغ عدد سكانها في مطلع سنة ٢٠١٦ نحو ٨٠٠ أسرة (أي نحو ٤,٠٠٠ استنادًا إلى افتراض أن كل أسرة تتكوّن من خمسة أفراد).

** يعتبر «تل صهيون» أحد أحياء مستوطنة كوخاف يعقوب.

المصادر: الكتاب الإحصائي السنوي لدائرة الإحصاء المركزية (٢٠١٦)، سنوات متفرقة؛ كهنر، لي. "ما بين الغيتو-سياسة والجيو-سياسة: مستوطنات حريدية في الضفة الغربية،" مجلة نظرية ونقد ٤٧ (شتاء ٢٠١٦)، ص ٦٨- ٦٩.

**اتضح مما جاء أعلاه أنه بات من الواضح في أيامنا أنَّ المجتمع الإسرائيلي مرّ ولا يزال يمر في مرحلة صهر الصهيونية وبعض التأويلات الدينية اليهودية العنصرية والفاشية مع مختلف مؤسّسات الدولة، لا سيما وزارات الإسكان والداخلية والتربية والتعليم. ومما لا شك فيه، أنَّ حكومات إسرائيل في العقد الأخير وتوجّهاتها وتشكيلاتها تُجسّد هذا التحوّل بشكل جلي.**

**الاستيطان الحريدي في الأحياء القائمة في الطرف الشرقي للقدس[٢٨]**

| المستوطنة | سنة التأسيس | الموقع | عدد السكان الحريديّين في المستوطنة ٢٠٠٧ | عدد السكان الحريديّين في المستوطنة ٢٠١٧ |
|---|---|---|---|---|
| رمات شلومو | ١٩٩٥ | شمال شرق مدينة القدس، مقامة على أراضي قرية شعفاط | ١٤,٩١١ | ١٦,٨٠٠ |
| رموت ألون | ١٩٧٤ | شمال مدينة القدس، مقامة على أراضي قرى لفتا وبيت إكسا وبيت حنينا، شمال غرب مدينة القدس | ؟ | ٣٨,٣٢٢ |
| غيلو | ١٩٧١ | جنوب مدينة القدس، مقامة على أراضي شرفات وبيت صفافا وبيت جالا | ؟ | ٣,٣٢١ |
| التلة الفرنسية | ١٩٧١ | شمال شرق مدينة القدس، أقيمت على أراضي العيسوية وشعفاط | ؟ | ٤٥٠ |
| الحي اليهودي في البلدة القديمة | ١٩٦٨* | داخل البلدة القديمة | ؟ | ٢,١٠٦ |
| معالوت دفنا | ١٩٧٢ | شمال شرق مدينة القدس، أقيمت على أراضي قريتي لفتا والشيخ جرّاح | ؟ | ٣,٦٣٩ |
| نفيه يعقوب | ١٩٧٠ | شمال مدينة القدس، أقيمت على أراضي قريتي حزما وبيت حنينا | ؟ | ١٧,٢٨٣ |
| بسغات زئيف | ١٩٨٢ | شمال مدينة القدس، أقيمت على أراضي القرى بيت حنينا وشعفاط وعناتا | ؟ | ٤,٠٢٦ |
| جبل أبو غنيم (حومات شموئيل) | ١٩٩٧ | جنوب شرق مدينة القدس، أقيمت على أراضي قريتي صور باهر وبيت ساحور | ؟ | ٢,٦٤٠ |
| تلبيوت الشرقية | ١٩٧٣ | جنوب شرق مدينة القدس، أقيمت على أراضي قرى الشيخ سعد وأبو طور وصور باهر | ؟ | ٧٥٠ |
| رمات أشكول | ١٩٦٨** | شمال شرق مدينة القدس، أقيمت على أراضٍ تابعة لقريتي لفتا وشعفاط | ؟ | ٦,٣٩٣ |
| جفعات همفتار | ١٩٧٠ | شمال شرق مدينة القدس، أقيمت على أراضٍ تابعة لقريتي لفتا والشيخ جرّاح | ٢,٨٦٠ | ٣,٠٠٠ |
| العدد الإجمالي | | | | ٩٨,٧٣٠ |

* لقد كانت حارة اليهود قائمة منذ القرن التاسع عشر، إلّا أنها هُجّرت أثناء حرب ١٩٤٨.

** هي سنة بداية بناء الحي، يصعب معرفة متى تمّ إسكانها فعليًا، ولكن من المؤكد أن بضع مئات الأسر كانت قد أقامت فيها في منتصف السبعينيات.

فيما يلي نسب الحريديّين في المستوطنات المختلفة في أواسط سنة ٢٠١٧: رمات شلومو (٩٧٪)؛ رموت ألون (٧٦٪)؛ غيلو (١٠,٢٪)؛ التلة الفرنسية (٧,٥٪)؛ الحي اليهودي في البلدة القديمة (٥٠٪)؛ معالوت دفنا (٨١٪، أقيمت في المنطقة الحرام التي فصلت بين الطرفين الشرقي والغربي)؛ نفيه يعقوب (٧٠٪)؛ بسغات زئيف (١٠٪)؛ جبل أبو غنيم (حومات شموئيل، ١٣,٥٪)؛ تلبيوت الشرقية (٥٪)؛ رمات أشكول (٧٣٪)؛ رمات همفتار (١٠٠٪).

تجدر الإشارة إلى أن موقع البلدية لا يشير إلى عدد الحريديّين وغيرهم صراحة، بل يشير إلى عدد ونسبة الأطفال في رياض الأطفال الخاصة بالحريديّين، وكذلك إلى عدد ونسبة طلاب المدارس الخاصة بالحريديّين. في ظل نسبة الخصوبة العالية بين الحريديّين فقد لاحظت أن نسبة أطفال رياض الأطفال والمدارس تساوي ثلث عدد السكان الحريديّين في العديد من التجمعات الحريدية. لذا فقد قمت باحتساب هذه النسبة بصورة تقريبية (على سبيل المثال، إذا كان عدد الأطفال في رياض الأطفال هو ٢٠٠ وعدد طلاب المدارس ١٥٠، قمت بجمعهما وضربهما بثلاث للحصول على عدد السكان الحريديّين: ١,٠٥٠).

تجدر الإشارة إلى أنَّ عدد الحريديّين ونسبتهم في المستوطنات أكبر مما جاء في هذين الجدولين، إذ إنَّ هناك فئات منهم متوزعة بين مختلف المستوطنات الأخرى بنسب أصغر ولم ندرجها ضمن هاتين القائمتين، وبالمجمل يمكن القول إنَّ عدد هؤلاء يصل إلى نحو ٣٠,٠٠٠ مستوطن بالتقريب. ينتج أن عددهم حاليًا يصل إلى نحو ٢٢٣,٠٠٠. كذلك، من المهم بمكان الإشارة إلى أن دخول أسر حريدية قليلة إلى أحياء تسكنها فئات سكانية يهودية أخرى مختلفة من شأنه أن يفضي إلى دخول أسر حريدية أخرى، وفي المقابل تخرج أسر غير حريدية في الحي خوفًا من انخفاض قيمة عقاراتهم، إضافة إلى التخوّف من تغوّل نمط حياة الحريديّين المتشدّد دينيًا.

من السائد في الأدبيات البحثية تقسيم المستوطنات بين فئتين، الأولى أيديولوجية والأخرى غير أيديولوجية. المقصود من هذا التقسيم هو القول إنَّ بعض المستوطنات قد تأسّست بفعل دوافع أيديولوجية، أو أن سكانها يقيمون هناك بفعل دوافعهم الأيديولوجية. أما الصنف الثاني؛ المستوطنات غير الأيديولوجية، فالمقصود هو أن غالبية سكانها ينتمون إلى الطبقة الوسطى الذين يبحثون عن جودة حياة أفضل ولا يستطيعون شراء بيوت ملائمة لهم في أماكن أخرى في إسرائيل.[٢٩] وقد أضاف بعض الباحثين الآخرين مؤخرًا صنفًا إضافيًا من المستوطنات يطلقون عليه «مستوطنون على مضض»، ويقصدون بذلك تلك المستوطنات التي يقيم فيها سكان لا خيارات كثيرة أمامهم للسكن، وقد اختاروا بالتالي السكن في مستوطنة معينة.[٣٠]

إن حاجة الأشخاص المنتمين إلى المجتمع الحريدي للمساكن ضمن مجتمع محلي حريدي متجانس، ومؤسّسات تعليمية ودينية مميزة، ومنطقة خاصة بهم — كل ذلك يحوّل المجتمع الحريدي إلى مجتمع إقليمي جدًا بطابعه (أي مجتمع له احتياجات جغرافية).

ولكن هل يتميّز المجتمع الحريدي، من الجهة الأخرى، بطابع غير إقليمي أيضًا؟ بعبارات أخرى، هل يمكن إسكان المجتمع الحريدي في كل بقعة جغرافية بشرط مدّه بالبنية التحتية من مؤسّسات مجتمعية ودينية وتربوية والاهتمام بتواصلها مع مجتمعاتها المحلية وتجمعاتها السكانية عبر مدّ شبكة من المواصلات العامة فيما بينها؟ هل تطغى أهمية شبكة العلاقات فيما بين التجمعات الحريدية على أهمية الخصائص المجتمعية الداخلية المحدّدة لكل تجمع حريدي؟ وعليه، تشير الفكرة الأساسية للمقالة إلى الاختيار بين «المكانة داخل المجتمع المحلي» (البُعد الإقليمي) وبين «موقع المجتمع المحلي» (البُعد غير–الإقليمي).

خلافًا للمعتقد السائد في الرأي العام الإسرائيلي والعالمي، فإنَّ فئة المستوطنين اليهود في الضفة الغربية والطرف الشرقي للقدس وغور الأردن تتقاسمها ثلاث فئات سكانية (وفق متغير التدين)، هي: الفئة المنتمية للتيار الديني–القومي، الفئة المنتمية إلى المعسكر الحريدي، وفئة العلمانيّين. فكل واحدة من هذه الفئات الثلاث تصل بالمجمل إلى نسبة كبيرة من فئة المستوطنين. وفق ورقة بحثية إحصائية نشرها مجلس الاستيطان (الاسم الرسمي هو مجلس ييشع — مجلس البلدات اليهودية في يهودا والسامرة وقطاع غزة) في نهاية كانون الثاني ٢٠١٧، وصل عدد المستوطنين في الضفة الغربية وغور الأردن (باستثناء الطرف الشرقي للقدس) إلى ٤٢١,٤٠٠ مستوطن.[٣١] أما في الطرف الشرقي للقدس، فيصل عدد المستوطنين هناك إلى نحو ٢١٠,٠٠٠ يتوزّعون في عشرات المستوطنات (بلدات

مستقلة وأحياء داخل البلدات الفلسطينية وفي محيطها). وتضيف هذه الورقة أن معدّل الزيادة السكانية في هذه المستوطنات في العقد الأخير يصل إلى ٤,٧٪ سنويًا (وهي نسبة أكبر بكثير من النسبة التي كانت قائمة قبل عقد، والتي بلغت آنذاك: ٣,٩٪ سنويًا)، وتبلغ ضعفين ونصف من المعدل العام في إسرائيل (١,٩٪، بسبب الهجرة والتكاثر الطبيعي). يسكن نحو ٤٣٪ من مجمل المستوطنين اليهود في الضفة الغربية (باستثناء القدس) وغور الأردن في ثلاث مستوطنات كبرى في محيط القدس (هي: موديعين عيليت، وبيتار عيليت، ومعليه أدوميم) وفي مستوطنة أرئيل في محيط نابلس، حيث يسكن في هذه المستوطنات الكبرى نحو ١٩٠ ألفاً. إلى جانب ذلك، يسكن في مستوطنات أصغر منتشرة في الضفة الغربية نحو ١٠٠ ألف (ما نسبته نحو ٢٢٪)، بينما يقيم نحو ١٥٠ ألفا (نحو ٣٥٪) مستوطن ضمن مستوطنات صغيرة تتبع إداريًا لستة مجالس إقليمية. وتجدر الإشارة إلى أن مجتمع المستوطنين هو مجتمع شاب جدًا، إذ إنَّ ٥٣٪ فقط من المستوطنين ينتمون إلى الفئة العمرية أكثر من ١٨ سنة، بينما تصل نسبة هذه الفئة في إسرائيل إلى ٧٣٪؛ ما يعني أن نحو نصف المستوطنين ينتمون إلى فئة ما دون جيل ١٨ سنة، وهو ما يعني بالتالي أنَّ معدّل الخصوبة والتكاثر بينهم سيكون هو الأعلى في السنوات القليلة القادمة. كذلك، نشهد أن المستوطنتين الحريديتين بيتار عيليت وموديعين عيليت هما أكبر تجمعين في البلاد يشهدان نسبة زيادة عالية جدًا قياسًا ببقية التجمعات الأخرى في إسرائيل وفي الضفة الغربية، إذ تصل نسبة الزيادة السكانية في الأولى إلى ٥,٦٪ وفي الثانية ٥,٣٪ سنويًا.[٣٢]

أشارت الباحثة جانيت أبو لغد في مطلع الثمانينيات إلى أن المستوطنات المقامة في الطرف الشرقي للقدس — مثل رمات أشكول، والتلة الفرنسية، ونفيه يعقوب، وجيلو، وتلبيوت الشرقية، ورموت وغيرها — اختفت من النقاش الأكاديمي في سياق الحديث عن سياسة الاستيطان في الضفة الغربية.[٣٣] ونشهد أن هذا الاختفاء لا يزال قائمًا حتى يومنا هذا، لا سيما بين صفوف الباحثين النقديّين ومختلف الجمعيات والأطر المنتمية إلى اليسار الإسرائيلي المناهض للاستيطان في الضفة الغربية، باستثناء إصدارات حركة «السلام الآن». يصل عدد المستوطنين في الضفة الغربية حاليًا نحو ٤٢٠,٠٠٠ (بحسب دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية)، ويصل عددهم في الطرف الشرقي (وفق موقع بلدية القدس) إلى نحو ٢٥٠,٠٠٠. استنادًا إلى البيانات التي توفرها بلدية القدس (وفق بيانات منتصف سنة ٢٠١٦)،[٣٤] فإنَّ أكثر من ١١٣,٠٠٠ حريدي يقيمون في الطرف الشرقي للقدس، وذلك يشمل أحياء لا ينظر إليها الإسرائيليون كمستوطنات وإنما يعتبرونها أحياءً في القدس، بالرغم من أنها أقيمت على أراض احتلت في العام ١٩٦٧.[٣٥] أما عدد المستوطنين الحريديّين في الضفة الغربية خارج الحدود البلدية للقدس بحسب الاصطلاح الإسرائيلي فوصل في نهاية سنة ٢٠١٥ إلى نحو ١٢٣,٠٠٠ مستوطن. ينتج أن نسبة المستوطنين الحريديّين في الضفة الغربية والطرف الشرقي للقدس معًا تشكّل ما نسبته ٣٥٪ من مجمل المستوطنين. يبلغ عدد السكان الحريديّين في إسرائيل والضفة الغربية (بما في ذلك الطرف الشرقي للقدس) أكثر من ٩٠٠ ألف (ما نسبته ١١٪ من مجمل عدد السكان). أضف إلى ذلك أن درجة خصوبة المرأة الحريدية كبيرة جدًا وتصل حاليًا إلى نحو ٧؛ أي أن معدّل النساء الحريديات إنجاب نحو ٧ أطفال خلال فترة خصوبتها. وبالمقابل، نشهد ارتفاعًا بدرجة خصوبة المرأة اليهودية المتدينة في إسرائيل والمستوطنات معًا، إذ بلغت في مطلع الثمانينيات ٣,٨ وارتفعت في سنة ٢٠١٤ إلى أن بلغت ٤,٢.[٣٦] تبدو هذه الأعداد والنسب كبيرة وتتوضّح أكثر حين نشير إلى أن نحو ٥٨٪ من المجتمع الحريدي ينتمي إلى الفئة العمرية ٠–١٩ (بينما تبلغ النسبة بالمعدل في بقية الفئات السكانية في إسرائيل نحو ٢٩٪).[٣٧]

أما بخصوص مستوطنة معليه أدوميم المعرّفة على أنها بلدية مستقلة والمتاخمة للقدس من الطرف الشرقي على طريق أريحا، فإن عدد السكان الحريديّين هناك غير واضح، وذلك ربما بسبب الصراع الحاد القائم هناك منذ نشأتها وحتى يومنا بين السكان والسلطة المحلية من جهة وبين أطراف حريدية تسعى إلى السكن في هذه المستوطنة من جهة أخرى. ولكن يبدو وفق تقديرات مختلفة أن نسبة الحريديّين هناك تصل إلى نحو ١٠٪ فقط (أي نحو ٤,٠٠٠ مستوطن).

اتضح مما جاء أعلاه أنه بات من الواضح في أيامنا أنَّ المجتمع الإسرائيلي مرّ ولا يزال يمر في مرحلة صهر الصهيونية وبعض التأويلات الدينية اليهودية العنصرية

والفاشية مع مختلف مؤسّسات الدولة، لا سيما وزارات الإسكان والداخلية والتربية والتعليم. لقد نبّه العديد من الباحثين إلى هذا التحوّل وهو في مهده، منذ نهاية السبعينيات. ومما لا شك فيه، أنَّ حكومات إسرائيل في العقد الأخير وتوجّهاتها وتشكيلاتها تُجسّد هذا التحوّل بشكل جلي. ويبقى موضوع انخراط الشرائح اليهودية المتزمتة دينيا في إسرائيل في مشاريع الاستيطان من القضايا الخطرة التي ستترك أثرها البالغ في المستقبل القريب على طبيعة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من حيث الخطاب السياسي والتخطيط الإستراتيجي والصراع الاجتماعي، لا سيما في ضوء حقيقة استفحال أزمة السكن بين هذه الشريحة من جانب، وانخراطها المتسارع في الخطاب الصهيوني، ومؤسّسة الجيش، وإعادة تأويلها للصراع برمته. من شأن جميع هذه التحوّلات الباطنية التي أتينا على استعراضها وتوقفنا عند بعضها الآخر أن يضفي بعدًا آخر جديدًا على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي كصراع ينبثق من المخيال الديني اللاهوتي وتحويل الصراع من صراع على الوجود إلى صراع يدفع عجلة التاريخ إلى الوراء من أجل إعادة بناء «مملكة إسرائيل» التوراتية المتخيلة، لا سيما في ضوء حقيقة انخراط العديد من الشرائح الاسرائيلية واليهودية العلمانية وغير المتزمتة دينيًا في هذا الاتجاه.

## الهوامش

١ يُنظر على سبيل المثال: نبيه بشير. **جدلية الديني السياسي في إسرائيل: حركة شاس كحالة دراسية**، (رام الله: مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٦)؛ نبيه بشير، **عودة إلى التاريخ المقدّس: الحريدية والصهيونية**؛ (دمشق وبيروت: قدمس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)؛ يئير شيلغ. **المتدينون الجدد: نظرة راهنة على المجتمع الديني في إسرائيل**، ترجمة سعيد عيّاش، (رام الله: مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٢)؛ وتجدر الإشارة إلى ظهور دراسات وأبحاث وأطروحات دكتوراه عديدة بالغة الأهمية في السنين الأخيرة باللغة العبرية، أهمها مجموعة دراسات (٢٠ دراسة) حرّرها ونشرها عالم النفس الرئيس الأسبق للجيش الإسرائيلي د. رؤوبين غال (رؤوبين غال وتمير ليبل (محرران). **ما بين الطاقية الدينية والقبعة العسكرية: الدين والسياسة والجيش في إسرائيل**، (بلدة بن شيمن: دار النشر مودين، ٢٠١٢ - بالعبرية)). إضافة إلى ذلك، فقد أعد مركز «آبي حاي» بالتعاون مع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية في القدس، استطلاع رأي أجري على ثلاث فترات متباعدة (١٩٩١، ١٩٩٩، ٢٠٠٩) وذلك لرصد أهم التحوّلات الطارئة على المجتمع الإسرائيلي بكل ما يتعلق بقيمه وهوية أبنائه وبناته وعلاقتهم بالخطاب الديني وهوية الدولة وخصائص ظاهرة التدين (آشر أريان، وآخرون. **يهود إسرائيليون – صورة ذاتية: عقائد وتمسّك بالتراث وقيم يهود في إسرائيل – ٢٠٠٩**، (القدس: مركز «آبي حاي» بالتعاون مع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠١٢)).

٢ يُنظر: رائف زريق. «إسرائيل: خلفية أيديولوجية وتاريخية»، ضمن كميل منصور (محرّر)، **دليل إسرائيل العام – ٢٠١١**، (بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١١)، ص ١-٥٨ (وقد أعيد نشر هذه المادة مؤخّرًا ضمن دليل **إسرائيل العام – ٢٠٢٠**).

٣ يُنظر، زئيف دروري، «المنطقة الفاصلة بين الطاقية الدينية والقبعة العسكرية: كيف يتعامل الجيش الإسرائيلي مع عملية التديّن؟»، ضمن كتاب رؤوبين غال وتمير ليبل (محرّران)، **ما بين الطاقية الدينية والقبعة العسكرية: الدين والسياسة والجيش في إسرائيل**، (بلدة بن شيمن: دار النشر مودين، ٢٠١٢ - بالعبرية)، ص١١٥- ١٥٠، وخاصة ١١٧- ١١٩.

٤ يُنظر، على سبيل المثال، عمانويل غوتمان، «الدين في السياسة الإسرائيلية: عنصر موحِّد ومفرِّق»، ضمن موشي ليساك وعمانويل غوتمان (محرّران)، **الجهاز السياسي الإسرائيلي**، (تل أبيب: عام عوبيد، ١٩٧٩ [بالعبرية]. وبالإنجليزية:

Emanuel Gutmann, "Religion in Israeli Politics," Jacob M. Landau (ed.), *Man, State and Society in Contemporary Middle East*, (New York: Praeger, 1972), p 122-134.

٥ حول الدور الهائل لهذه الوزارة في إقامة المستوطنات وتعزيزها، يُنظر: إيرز مغور، «الدولة، السوق، والمستوطنات: سياسة وزارة البناء والإسكان والانتقال من البؤر المسيحانية للنمو المديني في مطلع الثمانينيات»، **سوتسيولوجيا يسرائيليت**، العدد ١٦ (٢٠١٥)، ص ١٤٠- ١٦٧.

٦ زئيف دروري، «المنطقة الفاصلة بين الطاقية الدينية والقبعة العسكرية: كيف يتعامل الجيش الإسرائيلي مع عملية التديّن؟»، ضمن كتاب رؤوبين غال وتمير ليبل (محرّران)، **ما بين الطاقية الدينية والقبعة العسكرية: الدين والسياسة والجيش في إسرائيل**، (بلدة بن شيمن: دار النشر مودين، ٢٠١٢ - بالعبرية)، ١١٥- ١٥٠، ١٣١- ١٣٢.

٧ لقد أفردت دراسة مستفيضة لهذا الشأن، يُنظر: بشير، **عودة إلى التاريخ المقدّس**...، وكذلك، شيلغ، **المتدينون الجدد**...، ومن الجدير بالذكر أنّ ما أشارت إليه هاتان الدراستان بالمجمل، على صعيد الخلفية التاريخية وتوصيف الاتجاهات العامة، لم يتغيّر مع مرور الوقت بل تعزّز أكثر فأكثر.

٨ يُنظر:

Sammy Smooha. "Class, Ethnic, and National Cleavages and Democracy in Israel," in Larry Diamond and Ehud Sprinzak (eds.), *Israeli Democracy under Stress*, (Lynne Rienner Publishers, Boulder, CO, 1993), p309-342.

للاستفاضة، يُنظر كذلك:

Erik Cohen. "The Changing Legitimations of the State of Israel," in Peter Medding (ed.), *Israel: State and Society, 1948-1988*, Studies in Contemporary Jewry, Vol. 5 (New York: Oxford University Press, 1989), p148-165; Ilan Peleg. *Begin's Foreign Policy, 1977-1983: Israel's Move to the Right*, (New York: Greenwood Press, 1987.

٩ يُنظر:

Dan Horowitz and Moshe Lissak. *Troubles in Utopia: The Overburdened Polity of Israel*, (New York: SUNY Press, 1989), p99.

١٠ خلص استطلاع الرأي التالي إلى هذه الخلاصة من خلال تتبع تطوّر هذه الظاهرة بدءًا من سنة ١٩٩١ وحتى سنة ٢٠٠٩. يُنظر، أريان وآخرون، **يهود إسرائيليون – صورة ذاتية**...

١١ يُنظر: أريان وآخرون، **يهود إسرائيليون – صورة ذاتية**... وقد نشرت دراسات حول استطلاع الرأي الأول باللغة الإنجليزية. يُنظر:

Charles Liebman and Elihu Katz (eds.), *The Jewishness of Israelis: Responses to the Guttman Report*, (Albany, NY, SUNY Press, 1997).

١٢ يُنظر حول هذا الموضوع، المرجع التالي:

Ben-Rafael and Y. Peres. Is Israel One? *Religion, Nationalism and Multiculturalism Confounded*, (Brill, Leiden, 2005); Gershon Shaked. "Israeli Society and Secular Jewish Culture," in Charles Liebman and Elihu Katz (eds.), *The Jewishness of Israelis: Responses to the Guttman Report*, (Albany, NY, SUNY Press, 1997), 159-168.

أما سامي سموحة فيرفض هذا التفسير، ويعتقد أن كل ذلك لا يعني اقتراب العلمانيّين إلى التديّن بل هو محاولة لإثراء الهوية الشخصية للعلماني بعناصر ثقافية يهودية. يُنظر، سامي سموحة. «هل إسرائيل (دولة) غربية حقًا؟»، لدى أوري كوهن وآخرون، **إسرائيل والحداثة**، (بئر السبع: معهد بن غوريون لدراسة إسرائيل، ٢٠٠٦)، ص49- 83.

١٣ يُنظر، على سبيل المثال، المرجع التالي الذي يتعامل مع استطلاع الرأي الأول (١٩٩١):

Charles S. Liebman "Cultural Conflict in Israeli Society," in Charles Liebman and Elihu Katz (eds.), *The Jewishness of Israelis: Responses to the Guttman Report*, (Albany, NY, SUNY Press, 1997), p103-118.

١٤ يُنظر:

Nissim Leon "Rabbi 'Ovadia Yosef, the Shas Party, and the Arab-Israeli Peace Process," *Middle East Journal* 69(1), (2015), 379-395.

يُنظر كذلك بشير، **جدلية الديني السياسي**..

١٥ يُنظر، تلخيص للصحافية الاقتصادية دفنة مئور المنشور في الصحيفة الاقتصادية The Marker الإسرائيلية، ١٨ حزيران ٢٠١٤ (يظهر في الرابط التالي: http://www.themarker.com/wallstreet/

.(moneytime2/1.2352062

١٦ يُنظر مقالة أ.د ليف أستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة بن غوريون في النقب التالية: «بيبي يعني بيت في الأراضي المحتلة» في المجلة الإلكترونية «اللّسعة» ٦ تشرين الثاني ٢٠١١ (بالعبرية، في الرابط التالي: http:// www.haokets.org/2011/11/06/%D7%91%D7%99%D7%91 %D7%99-%D7%96%D7%94-%D7%91-%D7%91%D7%A9 /%D7%98%D7%97%D7%99%D7%9D).

١٧ إيرز مغور، «الدولة، السوق، والمستوطنات: سياسة وزارة البناء والإسكان والانتقال من البؤر المسيحانية للنمو المديني في مطلع الثمانينيات»، **سوتسيولوجيا يسرائيلية**، العدد ١٦ (٢٠١٥)، ص ١٤٠- ١٦٧.

١٨ يُنظر، حسام جريس وإمطانس شحادة. **دولة رفاه المستوطنين: الاقتصاد السياسي للمستوطنات**، (رام الله: مدار، ٢٠١٣).

١٩ حركة السلام الآن. **ثمن المستوطنات أو كيف تفضّل دولة إسرائيل المستوطنات وجمهور المستوطنين؟**، صيف ٢٠١٣. وللاستفاضة حول هذا الموضوع، يُنظر، جريس وشحادة. دولة رفاه المستوطنين.....

٢٠ يُنظر: إيلان شيزف، (إعداد)، «حركة السلام الآن. مصادر تمويل تسع جمعيات مقرّبة من اليمين الإسرائيلي وشفافيتها"، كانون الأول ٢٠١٥. يُنظر ملخص بالإنجليزية منشور في موقع الحركة (.http://peacenow org.il/en/whos-funding-the-right-wing-organizations-in-israel). أما التقرير فقد صدر بالأصل بالعبرية، يُنظر: www.peacenow. .pdf.december15/report

٢١ يُنظر: أوري بلاو، «منظمات أميركية حوّلت نحو مليار شيكل للمستوطنات خلال السنين الخمس الأخيرة وحظيت بإعفاء ضريبي». موقع **هآرتس**، ٢٠١٥/١٢/٧ (بالعبرية) https://www.haaretz.co.il/ news/politics/1.2792839

http://www.haaretz.com/settlementdollars/1.690056?da te=1449490421160 (بالإنجليزية)

٢٢ يُنظر، كذلك التقرير التالي الذي يركّز على صندوق أميركي يميني يطلق على نفسه تعبير: Central Fund of Israel، المنشور في الموقع التالي: http://www.youpost.co.il/world/local/2019--q-q.

٢٣ يُنظر تقرير الصحافي اليهودي الأميركي Richard Silverstein، المهتم بشأن تمويل صناديق أميركية للاستيطان، المنشور عبر الرابط التالي: http://www.richardsilverstein.com/2009/11/10/u-s-non-profit-central-fund-of-israel-supports-settler-reign-of-terror.

٢٤ يُنظر التقرير كاملًا في الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/news/ education/.premium-1.2873480.

٢٥ يُنظر جميع المصادر المذكور أعلاه التي تركز على مسألة تجنيد الأموال.

٢٦ وفق تقديرات الخبير مئير غال، مدير عام جمعية «فرسوم غال» المتخصص بهذا المجتمع، فقد وصل عدد السكان الحريديّين في سنة ٢٠١١ إلى نحو ٩٥٠ ألف. يُنظر حول ذلك، يئير أطنغير، «كم حريدي يعشون في إسرائيل؟ يتعلّق بهوية الخبير الإحصائي الذي تسأله»، صحيفة هآرتس ٢١,٤,٢٠١١ (في الرابط: http://www.haaretz.co.il/ news/education/1.1171794).

٢٧ مقتبس لدى تمار روتم، «نحن مستوطنون؟ معاذ الله»، **هآرتس**، ٢٣ أيلول ٢٠٠٣ (متوافر على الرابط: http://www.haaretz.co.il/ misc/1.912534).

٢٨ لا تتوافر بيانات دقيقة بشأن التوزيع الديمغرافي للحريديّين في القدس في السنوات الماضية قبل سنة ٢٠٠٢ (إذ اعتمد إجراء استطلاع رأي اجتماعي)، إذ لم تعتمد مراكز الأبحاث المختلفة، لا سيما دائرة الإحصاء المركزية ومعهد القدس لدراسة إسرائيل، درجة التدين كمتغير إحصائي ولم تتعامل مع الحريديّين كفئة سكانية قائمة بذاتها بل ساد التوزيع بين السكان وفق الانتماء الديني فقط (يهود، مسلمون، مسيحيون وآخرون). ولا شك أن دخول فئات حريدية إلى أحياء يهودية شيئًا فشيء قد جرى على مدار سنين طويلة، الأمر الذي يعتبر عقبة أمام الباحثين لرصد عدد السكان الحريديّين في هذه الأحياء على مدار السنين.

٢٩ حول هذا التقسيم، يُنظر المرجع التالي:

Nissim Leon. "Self-Segregation of the Vanguard: Judea and Samaria in the Religious-Zionist Society," Israel Affairs 21(3),( 2015), p348-360.

٣٠ حول هذا الصنف، يُنظر كهنر، المصدر السابق. يُنظر كذلك: لي كهنر. **نمو البناء الهرمي والحيّزي للسكان الحريديّين في إسرائيل**، أطروحة الدكتوراه، جامعة حيفا، حيفا، ٢٠٠٩.

٣١ يُنظر، ورقة تقدير موقف مجلس المستوطنين، صدرت في ٣١ كانون الثاني ٢٠١٧ في موقع المجلس. يُنظر الرابط التالي: http://www.my- esha.org.il/?CategoryID=335&ArticleID=7428.

٣٢ جميع هذه البيانات مأخوذة عن ورقة تقدير الموقف المذكورة في الهامش ٣١.

٣٣ يُنظر في المصدر التالي (ص ٢٥):

Janet Abu-Lughod. "Israeli Settlements in Occupied Arab Lands: Conquest to Colony," *Journal of Palestine* 11(2), (1982), pp. 16-54.

٣٤ يُنظر الرابط التالي في موقع البلدية: https://www.jerusalem.muni.il/ City/Neighborhood/Statistics/Pages/default.aspx

٣٥ يُنظر، على سبيل المثال، الأعداد التي تشير إليها الباحثة لي كهنر في مقالتها التالية: لي كهنر، «ما بين الغيتو-سياسة والجيو-سياسة: مستوطنات حريدية في الضفة الغربية،» **مجلة نظرية ونقد** ٤٧ (شتاء ٢٠١٦)، ص ٦٥- ٨٧. (تشير في مطلع المقالة ص ٦٥ إلى أن عدد المستوطنين الحريديّين وفق بيانات سنة ٢٠١٤ هو ١٢٠ ألفًا! ولكنها بذلك تستثني المستوطنين الحريديّين في الطرف الشرقي للقدس). تجدر الإشارة إلى أن موقع البلدية لا يشير إلى عدد الحريديّين وغيرهم صراحة بل يشير إلى عدد ونسبة الأطفال في رياض الأطفال الخاص بالحريديّين وكذلك إلى عدد ونسبة طلاب المدارس الخاصة بالحريديّين. في ظل نسبة الخصوبة العالية بين الحريديّين فقد قمت باحتساب هذه النسبة بصورة تقريبية (على سبيل المثال، إذا كانت نسبة الأطفال ٢٠٪ ونسبة الطلاب ١٠٪ قمت بتقدير نسبة الحريديّين: ١٥٪ من مجمل سكان المستوطنة).

٣٦ استنادًا إلى الجدول رقم أ/٦ الوارد في المرجع التالي: جلعاد ملآخ وماية حوشن ولي كهنر (محررون)، **الكتاب الإحصائي السنوي للمجتمع الحريدي في إسرائيل ٢٠١٦**، (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية ومعهد القدس لدراسة إسرائيل، ٢٠١٦)، ص ٤٢-٤٣.

٣٧ استنادًا إلى الجدول رقم أ/١ الوارد في المصدر التالي: جلعاد ملآخ وماية حوشن ولي كهنر (محررون)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، ص ٢٢.